دور الأمم المتحدة في
قضيـــــــــة كشمـــــــير

[illegible]

المدرس المساعد

كاظم هيلان محسن السهلاني

جامعة البصرة

كلية التربية – قسم التاريخ

[illegible] م

المقدمة

نشأت قضية كشمير كإحدى أهم مخلفات رحيل المستعمر البريطاني عن شبه القارة الهندية، هذا الرحيل الذي خطط له أن يترك شبه القارة الهندية تتخبط بمشكلات ما بعد الاستقلال، فشبه القارة الهندية التي كانت الاوضاع العامة فيها تتسم بالتعايش السلمي بصورة عامة قبل وقوعها تحت السيطرة البريطانية في نهاية القرن الثامن عشر، تحول هذا التعايش بأثر سياسات بريطانية استعمارية تفريقية لإشعال الفتنة الطائفية بين المسلمين والهندوس إلى صراع طائفي كان من نتيجته أن شبه القارة الهندية لم تحصل على استقلالها عام 1947 الا بعد ان دفعت ثمنه بتقسيمها إلى دولتين، دولة باكستان و تضم المسلمين الهنود بشطرين، الأول غرب شبه القارة الهندية، والثاني في شرقها، يفصل بينهما كيان الدولة الهندية التي تضم الهندوس وباقي الأقليات من مسلمين وسيخيين وبوذيين وغيرهم.

لقد قسمت شبه القارة الهندية في ظل اجواء من الفوضى والارتباك والعنف الطائفي، وعلى وفق هذه الصورة ظهرت عدة مشكلات بين الدولتين مثل تقسيم العوائد المالية، والبعثات الدبلوماسية والجيش وغيرها، وقد حلت هذه المشكلات بصورة أو أخرى، إلا أن المشكلة التي كانت أكثر تعقيداً هي الولايات الأميرية [(1)]، التي يقارب عددها (565) ولاية، وكانت تحكم ذاتياً من قبل أمراء يتوارثون حكمهاــ أما شؤونها الخارجية والمواصلات والدفاع فكانت تدار من قبل الحكومة البريطانية عبر اتفاقيات ثنائية منفردة، وقد انضمت هذه الولايات إلى الهند أو باكستان باستثناء ثلاث ولايات لم تحدد مصيرها، هي حيدر آباد وجوناغاذ وكشمير [(2)]. وقد تمكنت الهند من حسم مشكلة الولايتين الأوليتين بالقوة العسكرية دون معوقات كبيرة لأنهما محاطتان بالحدود الهندية وليس لهما منفذ حدودي مع باكستان أو أي دولة أخرى، أما ولاية كشمير فالأمر كان فيها أكثر تعقيداً لأنها تتمتع بمتاخمتها مع أربع دول هي الهند وباكستان والصين وأفغانستان، لذا فأنها حظيت بأهمية خاصة، لاسيما إذ تم التأكيد على الانقسام الداخلي بين سكان الولاية الذين كان يشكل المسلمين نسبة 77% منهم، والطبقة الحاكمة من الأقلية الهندوسية، التي كانت تفضل الاستقلال بالولاية على كافة الخيارات وإذا لم تتوفر لهذا الخيار إمكانية التحقيق، فأنها ستفضل الانضمام للهند وليس لباكستان، وفي الساحة السياسية الكشميرية كان أكبر الأحزاب وأهمها حزب المؤتمر الوطني الكشميري بزعامة الشيخ محمد عبد الله الذي كان يفضل الهند على الباكستان لارتباطه مع قادتها وحزبها الحاكم المؤتمر الوطني الهندي بمفاهيم العلمانية والاشتراكية وفي المقابل فأن التنظيمات الإسلامية الكشميرية ،لاسيما المؤتمر الإسلامي كان قد قرر بشكل نهائي الانضمام للباكستان.

على وفق هذه الصورة المعقدة، كانت الضغوط تسلط من قبل الهند وباكستان على ولاية كشمير لتقرير مصيرها، تزامن هذا الضغط مع تزايد العنف الطائفي وتوتر العلاقات بين المسلمين والهندوس فيها،مما ادى الى اندلاع ثورة للمسلمين في منطقة البونش غرب الولاية على العائلة الحاكمة التي تعاملت معها بشدة، فأندفع رجال القبائل الباكستانيين وبتسهيلات من الحكومة الباكستانية إلى الأراضي الكشميرية لدعم الثورة ، التي أمتدت إلى أجزاء أخرى من الولاية مما دفع الحكومة الكشميرية التي أصبح الثوار قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى مقرها في العاصمة سرينجار إلى طلب المساعدة من الهند لاخماد الثورة وصد رجال القبائل الباكستانيين، فرفضت الهند مساعدتها دون أن تقدم طلباً للانضمام إليها، وهكذا لم يكن هناك خيار أمام حاكم الولاية المهراجا هاري سنغ Hari Singh سوى تقديم طلب الانضمام في 26 تشرين 1947 الى الهند التي سارعت إلى قبول الضم وإرسال قواتها العسكرية إلى كشمير وبدأت بوقف زحف الثوار ورجال القبائل[(3)]، وعندما وجدت الحكومة الباكستانية أن القوات الهندية على وشك إخماد الثورة والسيطرة على الأوضاع في كشمير، دفعت بقواتها العسكرية، فأشتبك الجيشان على الأرض الكشميرية،

وعندما حل الشتاء ومع تساقط الثلوج وجدت الدولتان أن ليس بإمكانهما الاستمرار في هذه الحرب، وهكذا أوقف إطلاق النارفي الأول من كانون الثاني 1949 بأشراف الأمم المتحدة ، التي دعتها الهند للتدخل بشكواها ضد باكستان في الأول من كانون الثاني 1948، إذ قدمت شكواها تحت البند (35) من الفصل السادس الذي يقضي

بـــ " التوصية بإجراءات ملائمة لغرض التسوية " [4] من أجل الحل السلمي للخلافات، ليشكل هذا التاريخ انطلاقة دور الأمم المتحدة في قضية كشمير.

ويمكن تقسيم دور الأمم المتحدة في قضية كشمير إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى امتدت للحقبة (كانون الثاني 1948–كانون الأول 1949) وهي الحقبة التي تمثل عمل مجلس الأمن فيها بمناقشة القضية في المجلس وإصدار ثلاث قرارات، وتشكيل لجنة يونسيب UNCIP (لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان) للتعامل مع القضية، التي استمر عملها للحقبة (حزيران 1948–أيلول 1949) أصدرت خلالها قرارين، وأوقف إطلاق النار تحت أشرافها.

أما المرحلة الثانية فأمتد عملها للحقبة (1949–1953) وهي مرحلة الوساطة الفردية، تعاقب فيها ثلاث وسطاء، وامتدت المرحلة الثالثة والأخيرة للحقبة (1957–1965) تضمنت وسيطين مع وساطة ثالثة محدودة المهمة. وشهدت هذه المرحلة نهاية تدخل الأمم المتحدة في قضية كشمير، وهاتان المرحلتان الأخيرتان تشكلان موضوع البحث أذ ان المرحلة الأولى تضمنتها دراسة سابقة[5]، وسيحاول البحث تتبع دور الأمم المتحدة من خلال وسطاءها الذين شكلوا محور جهود الأمم المتحدة في المرحلتين الاخيرتين في قضية كشمير.

وعلى العموم هذه الدراسة هي حلقة في سلسلة دراسات نشر الباحث عددا " منها، ويروم استكمالها للبحث في عدد من القضايا التاريخية في منطقة شبه القارة الهندية عامة "، وقضية كشمير خاصة"، في محاولة متواضعة لرفد المكتبة التأريخية في العراق التي تبدو بحاجة الى دراسات تاريخية مختصة بقضايا القارة الاسيوية التي نحن جزءا " منها

وقد استند البحث بصورة رئيسة إلى المادة الوثائقية التي غطت الموضوع إلى حد كبير والمتوفرة في المجموعة الوثائقية التي جمعها المحقق الهندي لاختبال P. L. Lakhanpal في الطبعة الثانية المنقحة من كتابه -Essential Documents and Notes on Kashmir Dispute– وهو أفضل مصدر وثائقي متخصص في قضية كشمير من المجموعة المصدرية التي تمكن الباحث من الوصول إليها، اذ شكلت وثائق الامم المتحدة اكثر من ثلثي الوثائق التي احتواها ، ودعمت هذه الوثائق بعدد من الوثائق المنشورة في ملاحق الكتب، وأخرى أرسلت من قبل مركز الدراسات الآسيوية في القاهرة مشكوراً. فضلاً عن عدد من الكتب التي تضمنت دراسات في القضية الكشميرية من جوانب متعددة.

مقترح الوساطة الفردية وموقف الهند وباكستان منه

ان اهم القرارات التي تبنتها الامم المتحدة هو القرار الذي اصدرته لجنة يونسيب ،والمعروف بقرار 13 اب في 1948، وقد تمكنت اللجنة تنفيذ الجزء الاول منه والمتعلق بوقف اطلاق النار في الاول من كانون الثاني 1949 [6]، الا ان اللجنة واجهت صعوبات كبيرة في وضع الجزء الثاني من القرار موضع التنفيذ والمتمثل بالتوصل إلى اتفاق هدنة تتمكن اللجنة في ظله من نزع السلاح في الولاية كمقدمة لآجراء الاستفتاء العام[7]. ونتيجة لفشل اللجنة في التوفيق بين وجهتي نظر الهند وباكستان حول شروط اتفاق الهدنة، انتهجت نهجاً جديداً في التعامل مع القضية وهو منهج الوساطة الفردية، وقد برز هذا التغير في مذكرة أرسلتها اللجنة في 26 آب 1949، عرضت فيها على الدولتين المقترحات الآتية:

أولاً: توافق الحكومتان على:

أ- أن تخضعان الخلافات الموجودة بينهما والمتعلقة بالجزء الثاني من قرار 13 آب للوساطة، وسيكون قرار الوسيط ملزماً للطرفين.

ب- ينجز الوسيط كل شروط الهدنة المتفق عليها مرة واحدة.

جـ- يتم تحديد إجراءات الوساطة لاحقاً.

ثانياً: في حالة الموافقة على الوساطة، فأنه على الدولتين عدم المطالبة بتحديد الإجراءات التي يتم أتباعها من قبل اللجنة.

واقترحت المذكرة اسم الأدميرال البحري الأمريكي شيستر نمتز Chester. W. Nimitiz وسيطاً[8]، وبعد يومين من إرسال المذكرة دعا الرئيس الأمريكي ترومان ورئيس الوزراء البريطاني كلمنت اتلي الدولتين إلى الموافقة على مقترح الوساطة[9]. وقد كشف العضو التشيكوسلوفاكي أولدرش جيكل Oldrich Chycle في لجنة يونسيب، في كانون الأول 1949، إن اللجنة كانت تعمل لمصلحة بعض الدول المتنفذة، إذ أن مقترح الوساطة كان مطروحاً تحت نظر حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا حتى قبل وضعه أمام الهند وباكستان فقد ذكر في تقريره إلى مجلس الأمن " أن النص الحرفي لمذكرة الوساطة قد وصل إلى أيدي المفوضين الساميين البريطانيين في نيودلهي وكراتشي في الوقت نفسه أو حتى أسرع من تقديمه رسمياً للحكومتين " [10].

وبينما وافقت باكستان على مقترح الوساطة في 7 أيلول 1949، كان للهند وجهة نظر مختلفة، إذ تشككت في المقترح، وكان الرد الهندي محدد باعتبارين يتعلقان بسؤالين، الأول فيما إذا كانت اللجنة ستحدد للوسيط المسائل التي ستطرح للوساطة، والثاني فيما إذا كانت اللجنة ستزود الوسيط بالمعلومات الواضحة حول الظروف التي أدت إلى الوضع الحالي، ووجهات نظر اللجنة حول مسائل معينة [11].

وقد أجاب رئيس اللجنة على تساؤلات الهند، وحاول طمأنة مخاوفها، وأكد إن اللجنة ستكون برفقة الوسيط وستقدم له شرحاً وافياً للحقائق التي تعرفها، وطلب رداً محدداً من الهند بالقبول أو الرفض[12].

رفضت الهند مقترح الوساطة في 15 أيلول 1949، وكانت أسبابها للرفض تتعلق بجملة أمور أهمها إن اللجنة اتفقت مع حكومة الهند على خلق جو من الثقة العامة والمناخ السلمي باعتبار ذلك ضرورة أولية للإعداد لإجراء الاستفتاء العام، وحكومة الهند غير مستعدة لترك هذا الموضوع لقرار الوسيط، كما انه لا يمكن للوسيط حسم أحد المواضيع الأساسية وهو نزع سلاح وتسريح قوات كشمير الحرة، فضلا " عن ان الهند ترفض المنهج الذي أتبعته اللجنة والمتمثل في وضع مقترح الوساطة ثم إجراء المناقشات على ضوءه. إذ كان ينبغي على اللجنة أن تطرح مثل هذا الاقتراح قبل أن تدخل في مناقشات مع الدولتين حوله و " طالما أن وجود الوساطة أو عدم وجودها سيعتمد على اتفاق الحكومتين على المسائل التي سيتم تحويلها للوساطة فأنه سيكون مساراً أكثر منطقية وأكثر ملائمة وسيكون منسجماً مع الإجراء المتفق فيما يتعلق بالوساطة ". ومن ثم وجدت الهند إن خيار الوساطة لا يمكن التعويل عليه لأنه لا يتناسب مع خصوصية القضية الكشميرية[13].

وقد وجد الكاتب الهندي جورجرو أن للهند أسباب أخرى جعلتها ترفض الوساطة هي ان الهند تعد قضية كشمير تتعلق بـــ " الاستقلال والشرف والمصالح الحيوية للهند " وهذه المسائل غير قابلة للوساطة، وأن الهند كانت مرتابة من الوساطة لأن المقترح عرض على الولايات المتحدة وبريطانيا في الوقت نفسه الذي عرض عليها [14].

ويبدو أن دعوة ترومان واتلي قد زادت من مخاوف الهند وغضبها لتدخلهم في القضية، فقد أعلن نهرو في نهاية أيلول استغرابه لهذه الدعوة، ورفض التدخل الانكلو-أمريكي في القضية، ودعاهما بـــ (المتطفلين)، وقد ردت الحكومة البريطانية بسرعة على نهرو رافضة وصف تدخل رئيس وزرائها بالتطفل [15].

وتماشياً مع الرفض الهندي للوساطة الفردية، رفض حليف الهند في كشمير المؤتمر الوطني الكشميري وزعيمه الشيخ محمد عبد الله المقترح، فقد أصدر المؤتمر في 25 أيلول 1949 بياناً رفض فيه السماح لأي شخص مهما كان موقعه أن يتولى مسؤولية اتخاذ قرار يتعلق بمصير أربعة ملايين مواطن في كشمير، كما رفض الشيخ عبد الله المقترح بشدة في خطابه في الجلسة السنوية للمؤتمر الوطني الكشميري في أيلول 1949 إذ قال " ليس لدي شكوك في إن مقترح الوساطة يحمل إمكانيات كبيرة للصراع في المستقبل أكثر مما يحملها أي مقترح آخر يعمل على التحريض على خرق السلام لحد الآن. لا نرغب بإغلاق أعيننا عن الوقائع الحالية أو ننسى التاريخ، نشعر بأن الوساطة تعني التغاضي عن المعتدي لا غير" [16].

وعلى مستوى الرأي العام الهندي، وتحديداً الصحافة الهندية، كان المقترح أكثر انتقاداً وعرضة للتشهير، وعلى سبيل المثال كتبت الدورية الأسبوعية للجناح اليميني Organicer في 6 أيلول 1949 " إن الوساطة ليست حلاً للمشكلة فليست هناك وساطة بين الناهب ورب البيت الذي سلب بيته ... أن كرامة ومكانة بهارتا [الهند] كدولة حرة تتطلب عدم القبول بأي تدخل خارجي أو وساطة " [17].

وبعد ان وجدت لجنة يونسيب أنها غير قادرة على انتهاج سبلاً جديدة لتنفيذ الجزئيين الثاني والثالث من قرار 13 آب، عادت إلى جنيف في 25 أيلول 1949، ورفعت تقريرها الثالث والأخير إلى مجلس الأمن في5 كانون الأول 1949، أكدت فيه على إن الطرفين غير قادرين على تقديم تنازلات، لحل المسائل الثلاث التي وقفت عائقاً دون توقيع اتفاق للهدنة، وهي قوات كشمير الحرة، وانسحاب قوات الجانبين، وإدارة المناطق الشمالية، وقدمت توصياتها إلى مجلس الأمن التي كانت كالآتي:

1- على مجلس الأمن إصدار الأوامر للدولتين باحترام وقف إطلاق النار، والامتناع عن أي خطوة قد تفاقم حالة التوتر في كشمير.
2- حل لجنة يونسيب، وتعيين مجلس الأمن ممثل واحد له سلطة واسعة يخوله إياه المجلس للتوسط في حل المسائل العالقة.
3- تتقرر صلاحيات الممثل من خلال تشاور مجلس الأمن مع ممثلي الهند والباكستان، واهم هذه الصلاحيات التي ينبغي تحديدها سلطته لحل المسائل العالقة [18].

لقد وجد مجلس الأمن أن توجيه لجنة يونسيب بتعيين ممثل واحد بوصفه وسيطاً بدلاً من هيئة وسطاء بكاملها سيكون أمراً ملائماً للتباحث حول تنفيذ الجزئيين الثاني والثالث من قرار 13 اب، لذا عين المجلس في 17 كانون الأول 1949 الجنرال ماكنوغتون A.G.L.Mcnaughton المندوب الكندي ورئيس مجلس الأمن وسيطاً بين الهند وباكستان[19].

المرحلة الثانية / وساطة ماكنوغتون

كان الدبلوماسي الكندي خبيراً في القضية الكشميرية، فقد قام بدور بارز في المراحل الأولى من مناقشة الأمم المتحدة للقضية، رغم أن كندا لم تكن عضواً في لجنة يونسيب [20]، ومع ذلك كانت جهود الوساطة التي قام بها ماكنوغتون محدودة، فقد اقتصرت على مباحثاته مع مندوبي الهند والباكستان في الأمم المتحدة دون أي محاولة للتعمق في دراسة القضية ومحاولة البحث عن حلول للمسائل العالقة [21]، ونتيجة

لمباحثاته قدم ماكنوغتون خطته للحل إلى مجلس في 29 كانون الأول 1949، التي تكونت من مجموعة مقترحات يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1- يجب وضع برنامج متفق عليه لتقليص القوات المسلحة وبصورة مستمرة في كل من جانبي خط وقف إطلاق النار عن طريق الانسحاب والتسريح ونزع السلاح، وعلى شكل مراحل لا تثير مخاوف الشعب الكشميري على جانبي خط وقف إطلاق النار.

2- إن برنامج نزع السلاح يجب أن يتضمن الانسحاب المنظم للقوات الباكستانية من ولاية كشمير، والانسحاب المنظم للقوات الهندية غير الضرورية لأغراض الأمن والحفاظ على القانون والنظام على الجانب الهندي عند وقف إطلاق النار، وأيضاً تقليص القوات المحلية عن طريق التسريح، التي تشمل القوات المسلحة والميليشيات في جانبي خط وقف إطلاق النار لكل من كشمير في الجانب الهندي، وكشمير في الجانب الباكستاني.

3- تستمر الإدارة في المناطق الشمالية عن طريق السلطات المحلية وتوضع تحت إشراف الأمم المتحدة.

4- عندما يتم تنفيذ برنامج نزع السلاح المتفق عليه تمهيداً لإجراء الاستفتاء العام بصورة تقنع الأمم المتحدة، يجب أن ينتقل مدير الاستفتاء للمنطقة لممارسة وظائفه المناطة إليه، والمشار إليها في تقرير لجنة يونسيب في 5 كانون الثاني 1949.

5- يجب تعيين ممثل للأمم المتحدة عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة للأشراف على تنفيذ عملية نزع السلاح ومن أجل تنفيذ الاتفاقيات التي توصل إليها الطرفان، وتحديد موعد تنفيذ خطة نزع السلاح.

6- يجب تخويل الممثل تقديم أي مقترحات لحكومتي الهند والباكستان يعتقد أنها تساهم في التسريع بإيجاد حل للقضية الكشميرية وكذلك وضع خدماته تحت تصرفهما [22].

لقد كان ماكنوغتون يسترشد باعتبارات معينة عند وضعه لمقترحاته هي أن مستقبل ولاية كشمير يتحدد عن طريق الاستفتاء العام، ويجب الحفاظ على إجراءات الاتفاق التي تم التوصل إليها استناداً للمبادئ الأساسية المتفق عليها بين الطرفين وبأشراف الأمم المتحدة. كما أنه يجب عدم الخوض في المناقشة غير المجدية لمواضيع الخلاف في الماضي[23].

رحبت غالبية أعضاء مجلس الأمن بالمقترحات، وقال ممثل النرويج في مجلس الأمن بتاريخ 29 كانون الأول 1949 بأن تلك المقترحات منصفة ومتوازنة، وشعر ممثل فرنسا بالارتياح، ووجدها مثل الولايات المتحدة " منهجاً منصفاً وعقلانياً " وأعجب الممثل الصيني بالصفات المحايدة للمقترح، وأعتقد ممثل بريطانياأنها تتطابق بشكل كبير "مع وجهات نظر المراقبين غير المتحيزة "، وأقترح ممثل النرويج ضرورة استمرار ماكنوغتون بمباحثاته مع الطرفين حتى انتهاء فترة رئاسته[24].

إن استحسان أعضاء مجلس الأمن لمقترحات ماكنوغتون دعمت سلطته بصورة معنوية وضغطت على الطرفين للقبول بأسس الاتفاق المقترحة، وأثار ممثل الاتحاد السوفيتي بعض الاعتراضات الإجرائية الأساسية، فرفض طرح وجهات أعضاء مجلس الأمن حول مقترحات ماكنوغتون قبل معرفة وجهتي نظر المعنيين(الهند وباكستان)، فبدأ هذا الإجراء كأنه " فرض لتلك المقترحات " عليهما، هذا من جانب، من جانب آخر أن مجلس الأمن هو المسؤول عن القضية وليس لجنة يونسيب والأمين العام للأمم المتحدة، لذا فأن المجلس هو المسؤول عن تعيين الوسطاء والموظفين الآخرين في ما يخص القضية، كما أن هؤلاء الموظفون يجب أن ينالوا قبول الطرفين المتنازعين بهم، وأخيراً رأى المندوب السوفيتي أن المقترح النرويجي بمطالبة الممثل الكندي

باستمرار وساطته هو " أمر غير طبيعي" لأن كندا لم تكن عضواً في لجنة يونسيب. إلا أن مجلس الأمن لم يأخذ بالاقتراحات السوفيتية، واتجه نحو المصادقة على مقترحات ماكنوغتون [25].

استمع مجلس الأمن مرة أخرى إلى الخطب الطويلة لممثلي الهند وباكستان، وأعيدت الاتهامات المتبادلة مرة أخرى، وأضيفت إليها اتهامات جديدة، ويصف جوزيف كوربل احد أعضاء لجنة يونسيف الجو في مجلس الأمن بأنه " كان محملاً بثقل المرارة والعدائية " [26]. وقد كانت باكستان مستعدة لقبول خطة ماكنوغتون مع بعض الشروط ذات الأهمية الثانوية، إلا أن الهند أصرت على نزع سلاح وتسريح قوات كشمير الحرة، وسيطرة الجيش الهندي على المناطق الشمالية، التي كانت تحت الإدارة الباكستانية المباشرة[27]، فقد أعترض المندوب الهندي بانجال راو Penagal. N. Rau على مقترحات ماكنوغتون قائلاً: " إن التجاهل التام للجوانب القانونية والأخلاقية .. وبالنتيجة ومن جوانب مهمة فأن المقترحات الجديدة هي ذاتها المقترحات القديمة ما عدا بعض التنازلات الصغيرة التي سبق تقديمها للهند زائداً بعض التنازلات التي تقدم لباكستان، فهل من المثير للدهشة عدم قدرة الهند على قبول هذه المقترحات كما هي؟ " [28].

وفي الإطار نفسه، لم يقل رد فعل الزعماء الكشميريين في الجانب الهندي عن رد فعل الحكومة الهندية على الخطة، إذ صرح باكشي غلام محمد الرجل الثاني في حزب المؤتمر الوطني الكشميري " طالما بقي كشميري واحد حياً فأن خطة ماكنوغتون لن تقبل أبداً " [29].

كما واجهت الخطة هجوم عنيف من قبل الصحافة الهندية، فعلى سبيل المثال نددت جريدة Armito Bazar Potrika بالخطة وكتبت " ليست الهند بحاجة إلى الخوف من المكائد الانكلو–أمريكية طالما أنها صلبة كدولة علمانية، وطالما أن مجلس الأمن يقاد في تعامله مع المسألة الكشميرية بوجهة النظر الانكلو–أمريكية الإمبريالية، فأنه ولجنة كشمير سيلاقيان الفشل الحتمي في مساعيهما " [30].

لم يهتم مجلس الأمن كثيراً بالاعتراضات الهندية، وجرى تكريس ثلاث اجتماعات لمناقشة مقترحات ماكنوغتون التي تضمنها مشروع صادقت عليه كوبا والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة، ودعم ثمانية مندوبون من أصل أحد عشر مندوب هذا المشروع وبقي مندوب الاتحاد السوفيتي جاكوب مالك صامتاً وعبر المندوب اليوغسلافي عن شكوكه، أما الهند التي كانت آنذاك عضواً في مجلس الأمن فعبرت عن وجهات نظرها كطرف في النزاع ولكنها امتنعت عن التصويت، وجرى اعتماد القرار في 14 آذار 1950 بواقع ثمانية أصوات وامتناع يوغسلافيا والهند عن التصويت، وفي غياب الاتحاد السوفيتي الذي قاطع مجلس الأمن آنذاك [31].

طالب القرار كل من الهند وباكستان " الإعداد وتنفيذ برنامج لنزع السلاح خلال فترة خمسة أشهر من تاريخ هذا القرار على أساس مبادئ الفقرة الثانية من مقترح الجنرال ماكنوغتون "، فضلاً عن ذلك استبدل القرار لجنة يونسيب بوسيط واحد مخول في التوصل إلى اتفاق لحل المسائل العالقة، كما طالب القرار الوسيط بتقديم أي اقتراحات يراها تستكشف وتعرض حلاً مناسباً ودائماً للنزاع الكشميري [32].

قبلت باكستان قرار 14 آذار شكلاً ومضموناً، أما الهند فقد قبلته بتردد وبعد أن سجلت تحفظها على خطة ماكنوغتون، بمعنى آخر، قبلت الهند إنهاء أعمال لجنة يونسيب وفكرة تعيين ممثل واحد للوساطة في مشكلة نزع السلاح وأكدت على ضرورة أن تكون تسميته بموافقة الطرفين [33].

وهكذا سلمت القضية إلى وسيط واحد مع صلاحيات غامضة نوعاً ما، إذ ان واجبه الخاص هو التفاوض حول مسألة نزع السلاح بما يتلاءم مع قرارات الأمم المتحدة من أجل الاستفتاء العام، فإذا كان الاستفتاء أمراً غير عملياً ولا يمكن إجراءه، فأن الوسيط مخول بتقديم اقتراحات أخرى بديلة عنه.

لقد كان واضحاً أن غالبية أعضاء مجلس الأمن في المداولات كانت أقرب لوجهة النظر الباكستانية من وجهة النظر الهندية، ولم يكن أعضاء مجلس الأمن الدائمين (باستثناء الاتحاد السوفيتي الملتزم آنذاك موقف الحياد) ولكن أيضاً الأعضاء المنتخبون الذين يعملون وفقاً لفتراتهما الزمنية المحددة [34]، قد ربطوا أنفسهم بالموقف العام نفسه [35].

إن أغلب أعضاء مجلس الأمن لم يقتنعوا بطرح مندوبي الهند في المجلس رغم الإمكانات العالية التي كانوا يمتلكونها لطرح قضيتهم مثل أيانكار وبانجال راو ورغم التهمة الخطيرة المتعلقة على الأقل بتقديم باكستان المساعدة أو الدعم لرجال القبائل وإرسال قواتها العسكرية إلى كشمير، فقد كان الموقف الأساسي الذي أتخذه أعضاء المجلس يتطابق بدرجة كبيرة مع إصرار باكستان على ضرورة منح سكان كشمير ضمانات تامة في فرصة حرة للتعبير عن رغبتهم بشأن انضمامهم للهند أو باكستان وكما أن موقف الهند قوبل بانتقادات من الرأي العام الأوربي، فمثلاً انتقدت الأيكونومست The Economist الاقتصادية اللندنية قائلة: " الآن بإمكان العالم كله رؤية أن الهند، التي تزعم دعم غالبية شعب كشمير لها قد أعاقت إجراء الاستفتاء العام في ظل الإشراف الدولي، أن بإمكان الرأي العام أن يستنتج من هذا أنه ليس للهند وبصورة فعلية ثقة بأن الاستفتاء سيكون لصالحها" [36].

وساطة أون ديكسون

عين مجلس الأمن المشرع الأسترالي أون ديكسون Owen Dixon في 21 نيسان 1950 بواقع ثمانية أصوات دون اعتراض وامتناع يوغسلافيا والهند عن التصويت، كممثل للأمم المتحدة ووسيطاً بين الدولتين. ووافقت باكستان والهند في 15 أيار والأول من حزيران على التوالي على تعيينه ونقل مهام لجنة يونسيب إليه فتوقفت اللجنة نظرياً عن العمل في 31 أيار 1950 بعد أن توقفت عملياً منذ مغادرتها شبه القارة الهندية وتقديم تقريرها الأخير في 5 كانون الأول 1949 [37].

ألتحق أون ديكسون بالأمم المتحدة في 26 نيسان 1950، ومن 28 نيسان – 21 أيار كان مهتماً بالحصول على معلومات حول طبيعة المشكلة من مركز القيادة في الأمم المتحدة. وعندما وصل إلى شبه القارة الهندية كان قد مضى من الخمسة أشهر وهي الفترة المحددة لعمله في قرار 14 آذار عشرة أسابيع، لم تتخذ فيها الحكومات أي خطوات للشروع في تنفيذ القرار [38].

أمضى ديكسون أيامه الأولى القليلة في مناقشة تمهيدية مع السلطات في نيودلهي وكراتشي، ثم امضى فترة طويلة في ولاية كشمير امتدت من 7 حزيران إلى 12 تموز 1950، تجول فيها " من أجل التعرف على الولاية وشعبها والخصائص الجغرافية وخط وقف إطلاق النار والوضع العام للقوات المسلحة على جانبي خط وقف إطلاق النار والظروف الأخرى الموجودة في الولاية " التي قد تساعده في فهم الخلاف والوسائل الممكنة لحسمه، ثم التقى اكثر من مرة مع الشيخ محمد عبد الله رئيس الوزراء في الحكومة الكشميرية [39].

إن أسلوب العمل الذي حدده مجلس الأمن في قراره المتعلق بإجراء الاستفتاء العام قد جعل من الصعب على ديكسون الموافقة على آراء الهند بشأن موقفها من النزاع وحكومة كشمير الحرة والمناطق الشمالية وتقليص القوات المسلحة الهندية إذ أشار إلى " أن فرص نجاح هذا المسار قد تقلصت بسبب فشل الطرفين على امتداد الفترة الطويلة الماضية " [40].

ومع ذلك فان أون ديكسون لم يلزم نفسه بمسار الاستفتاء، إذ كتب في تقريره: " كما أدركت فأن واجبي الأساس هو التمهيد للاتفاق حول الإجراءات التي يعد تنفيذها ضرورياً لإمكانية بدء مدير الاستفتاء العام عمله المتعلق بتنظيم الاستفتاء العام ككل. وفي حالة إذا ما اقتنعت بعد التوصل إلى هذا الاتفاق وأن كل

الفرص الخاصة به قد انتهت فأني سأضطر للتحول إلى أشكال أخرى للحل ولن الزم نفسي بموضوع أجراء الاستفتاء لعموم الولاية، وفي مرحلة مبكرة من المباحثات سأبلغ الطرفين بهذا الموقف الذي اتخذته" (41).

كان الإجراء الذي اتخذه ديكسون بعد هذا التمهيد هو ترتيب مؤتمر يضم رئيس الوزراء في الدولتين فضلاً عنه، واستمر المؤتمر من 20–24 تموز 1950 في نيودلهي، ولم تكن حينها للهند أو باكستان أي خطط أو اقتراحات للقيام بعملية نزع السلاح في كشمير، وكانت المبادرة كلها من جانب ديكسون (42).

وعند تقديمه لخططه لرئيس الوزراء، بدأ ديكسون بتلبية بعض الاعتراضات الهندية " فهناك الإدعاء الذي طالما كررته الهند وهو أن باكستان معتدية وليس لها ولا لقواتها أي صفة قانونية لتدخل الولاية "، ورغم أن مجلس الأمن لم يعترف بمسألة اعتداء باكستان، ولم يجر أي تحقيق قانوني حول الموضوع إلا أن ديكسون أقر بالاعتداء الباكستاني بقوله: " بدون البحث في أسباب ونتائج الموضوع الذي يشكل جزءً من تاريخ شبه القارة الهندية، قد أقبل بتبني وجهة النظر القائلة بأنه عندما عبرت عناصر عدوانية حدود ولاية جامو وكشمير في 20 تشرين الأول 1947 كما أعتقد فأنها قامت بعمل يناقض القانون الدولي، وعندما دخلت عناصر من القوات الباكستانية المنظمة إلى جبهة الولاية فأن هذا العمل كان أيضاً مناقضاً للقانون الدولي" (43).

واستناداً لهذا الطرح استمر ديكسون في اقتراحه حول ضرورة أن تكون الخطوة الأولى في عملية نزع السلاح هي سحب القوات الباكستانية المنظمة على ان تتم الإجراءات الأخرى كلها مرة واحدة وبصورة متزامنة(44).

وقد كان ديكسون غير موافق على باقي الاعتراضات الهندية ومنها حق إدارة المناطق الشمالية ومناطق كشمير الحرة، إذ كان يعتقد أنه سيكون هناك خطر جسيم على مسألة إجراء الاستفتاء إذ أشار في تقريره إلى مجلس الأمن إلى هذه النقطة قائلاً: " أعتقد أن الخطط التي في ذهني فيما يتعلق بالجانب الباكستاني ستزيل أي صعوبة إلا أني شعرت بقلق كبير حول الجانب الهندي من خط وقف إطلاق النار، إذا ما بقيت عناصر من القوات المسلحة التابعة لأحد الجانبين في المناطق السكنية، وإذا ما استمرت كل سلطات الشيخ محمد عبد الله التي لها اهتمام عميق بنتيجة الاستفتاء، تمارس مهامها... ويكاد يكون من المؤكد تماماً إذا ما كانت النتيجة ضد باكستان، فأنها ستتحدى الاستفتاء العام وتتهمه بالتحيز وعدم الأنصاف " (45).

وخلال الاجتماع أختلف رئيس الوزراء الباكستاني بشدة مع رأي ديكسون في مسألة الاعتداء الباكستاني، إلا أنه " أعرب عن استعداده لقبول المقترح المتعلق بضرورة البدء بالخطوة الأولى لنزع السلاح وهي انسحاب القوات التابعة للجيش الباكستاني" (46).

وكانت مقترحات ديكسون الأخرى المتعلقة بنزع السلاح هي أن تبدأ الهند بسحب القوات المسلحة من المنطقة الواقعة شرق وجنوب خط وقف إطلاق النار بعد تثبيت المدة التي سيبدأ فيها الانسحاب الباكستاني، وطالب أيضاً بانسحاب قوات الجيش الهندي النظامية، وانسحاب أو تسريح ونزع سلاح قوات وميليشيات ولاية جاموو كشمير، دون ان يضع شروطاً حول تسلل تلك الإجراءات الثلاث(47).

وكان اقتراحه الآخر المتعلق بالجانب الآخر لخط وقف إطلاق النار هو أن تبدأ باكستان بنزع سلاح وتسريح كل من قوات كشمير الحرة، وفرق الاستطلاع في الشمال في اليوم والساعة التي يتم فيها تحديد مسألة انسحاب القوات التابعة للجيش الباكستاني النظامي(48).

لم تقنع هذه المقترحات الهند، التي وجدت أنها تتناقض بصورة فاضحة بين النقطة التي بدأ منها ديكسون (الإقرار بالاعتداء الباكستاني)، والنقطة التي انتهى فيها، وأعلن رئيس الوزراء الهندي بأنه عند اتخاذ القرار بشأن مسألة القوات الهندية على الجانب الهندي لحفظ وقف إطلاق النار فيجب التحسب لوقوع

هجوم باكستاني حتى بعد سحب القوات كلها فالمسألة لبست مجرد حماية مداخل معينة في وادي كشمير، فضلاً عن أن الهند لا يمكنها أن تطلب من الولاية تسريح قواتها وميلشياتها التي تعمل على حفظ الأمن والنظام، ولا يمكن للهند أن تؤيد مسألة تحديد قواتها في المنطقة لمجرد أن تكون القوات الباكستانية وقوات كشمير الحرة وهي العناصر المعتدية باقية في جبهاتها[49].

لم ترحب باكستان بالاشتراطات الهندية، وأعلن رئيس الوزراء لياقيت علي خان أن حكومته تضمن عدم ارتكاب باكستان أي اعتداء وأن " استبقاء القوات من أجل توفير الحماية ضد هجوم محتمل كهذا يعني عدم حدوث عملية نزع سلاح ". ووافق ديكسون على هذا الرأي لذا فأنه رفض الشروط الهندية. ولم يقترح بدائل، ولم يعالج رئيس الوزراء هذه المسألة، ففشلت محاولة تنفيذ عملية نزع السلاح[50].

وفيما يتعلق بالقضية الثانية وهي إدارة مناطق كشمير الحرة، كانت اقتراحات ديكسون تتمثل بتعيين شخص من قبل مدير الاستفتاء يتولى إدارة سجلات دوائر المقاطعات ويعين موظفين ثانويين، وتعيين ضابطاً من الأمم المتحدة في كل دوائر تسجيل كل مقاطعة للتأكد من قيامهم بالواجبات وممارسة سلطتهم بصورة منصفة وغير متحيزة ودون أن يتقاطع هذا مع الاعتراف بسيادة الولاية، ومع ذلك لم توافق الهند على هذا الاقتراح[51].

وفيما يتعلق بمسألة المناطق الشمالية فقد أراد ديكسون تعيين وكيل أو وكلاء سياسيين تابعين للأمم المتحدة للتشاور مع الهند وباكستان ويمارسون مهامهم عبر قنوات السلطة والدوائر التي يعمل فيها موظفوها وربما يعمل مع وبمساعدة الوكيل السياسي الحالي. رفضت الهند هذا المقترح إذ رأت أن أي تشاور مع باكستان غير مقبول من قبل الوكلاء السياسيين، كما أنه ينبغي السماح للهند بإرسال قواتها المسلحة للمناطق الشمالية، رأت الهند ان هذه المقترحات تمثل تدخلاً صريحاً في شؤون الولاية قد يعيق مواجهة العناصر العدوانية والخطرة التي قد تعمل على إثارة العنف وخلخلة الأمن والنظام. ولم تقدم أي من الدولتين أي تعديل ايجابي باتجاه تفعيل هذه المقترحات، وكذلك فعل ديكسون، مما أدى إلى فشلها [52].

خطط اون ديكسون البديلة

بعد فشل الخطط الأولية التي قدمها ديكسون، كان عليه اقتراح خططاً جديدة للخروج من هذا المأزق المستعصي على الحل، وهكذا أقترح ديكسون ثلاث خطط لمعالجة المشاكل والصعوبات التي خلقها وجود سلطتين في الولاية، الأولى هي وضع الولاية تحت إدارة واحدة من خلال تشكيل حكومة ائتلافية، عبر عقد اجتماع للتوصل إلى اتفاق بين الشيخ محمد عبد الله رئيس وزراء حكومة كشمير في الجانب الهندي وغلام محمد عباس رئيس حكومة كشمير الحرة في الجانب الباكستاني، أو تشكيل وزارات من وتحت تصرف الطرفين. وكانت الخطة الثانية هي تشكيل إدارة عن طريق شخص معتمد " من خارج المجال السياسي ذو منصب قضائي رفيع أو موظف إداري رفيع المستوى يتولى مسؤولية الأمور العامة بكفاءة "، ويتم تشكيل حكومة نصف أعضاءها من الهندوس ونصفها الآخر من المسلمين، أما الخطة الثالثة فتمثلت في تشكيل إدارة تتألف من ممثلين من الأمم المتحدة فقط [53].

وقد رفضت الهند كل هذه الخطط، فأصبح ديكسون " مقتنعاً في نهاية الأمر بعدم إمكانية الحصول على موافقة الهند حول نزع السلاح وبأي شكل من الأشكال، أو موافقتها على أي شروط تتعلق بفترة إجراء الاستفتاء العام في ظل ظروف كافية للحماية ضد الإرهاب أو أي أشكال تأثير أخرى قد تعيق إجراء استفتاء حر ومنصف وغير متحيز " [54].

خطط تقسيم ولاية كشمير

لقد صار واضحاً لدى ديكسون بأنه ليس ثمة أمل في الاتفاق حول نزع السلاح أو حول الشروط التي ستتبع إجراء نزع السلاح أو أي شكل محور من عملية نزع السلاح أو حول أي مسار قد يحقق تقدماً في الموقف باتجاه حسمه، أو اكتشاف طرق بديلة للاستفتاء العام يتم بواسطتها تحديد مصير ولاية كشمير [55].

كان الطريق الذي اكتشفه ديكسون هو التقسيم، فأقترح على رئيس الوزراء بديلين أثنين، الأول هو وضع خطة لإجراء استفتاء عام في القاطاعات والمناطق كلاً على حده، وفصل كل قطاع حسب نتيجة التصويت فيه، والثاني وضع خطة لضم المناطق المعروفة بولائها للهند او باكستان، ثم يتم تحديد مسألة إجراء استفتاء عام في المناطق غير واضحة الاتجاه لتحديد رغبتها بالانضمام لأحد الطرفين وكان المقصود بذلك وادي كشمير [56].

وبينما وافقت الهند على هذا المنهج، كان رد الفعل الباكستاني فورياً بالرفض ومع ذلك فأن ديكسون حاول استكشاف كل الوسائل الممكنة لوضع هذه الخطط موضع التنفيذ[57].

حاولت الهند استثمار أول خطة من خطط ديكسون توافق عليها، فأبلغته استعدادها لبحث قضية تقسيم إدارة كشمير وفق أسس أولها أن يتم ضم المناطق التي ليس هناك شك في رغبتها بالانضمام للهند أو باكستان دون إجراء استفتاء عام، وثانياً أن يقتصر إجراء الاستفتاء على المناطق التي تظهر فيها نتائج غير مؤكدة بخصوص رغبتها. وثالثاً يجب أن نأخذ عملية ترسيم المناطق بنظر الاعتبار الخصائص الجغرافية والحدود الدولية[58].

واستناداً لهذه الأسس طالبت الهند بمقاطعة جامو كلها، ومقاطعة لادخ وكارجيل، وأعربت عن استعدادها للتخلي إلى باكستان عن منطقة غليغيت والمراكز الملحقة بها، وأقليم القبائل وبالتستان والجزء الواقع إلى غرب خط وقف إطلاق النار من جامو. ووافقت الهند على عدم تغيير مجرى نهر جيناب Chenab الذي تعتمد عليه الزراعة الباكستانية في أقليم البنجاب. وعبرت الهند عن رغبتها بعقد مؤتمر لرئيسي الوزراء لمناقشة مسألة الحسم النهائي للقضية استناداً لهذه الخطة. من جانبه رأى ديكسون أن مطالب الهند في الولاية تتجاوز الحدود المعقولة، وقد عبر عن هذا الرأي صراحة للحكومة الهندية[59].

أما الموقف الباكستاني فما زال أقل مرونة، فقد وفضت حضور المؤتمر لمناقشة الحل استناداً للأسس الهندية السابقة، ومع ذلك كانت باكستان مستعدة للأخذ بنظر الاعتبار مسألة التقسيم الفورية لولاية كشمير على شرط أن ينظم وادي كشمير لها، وهذا ما رفضته الهند كما توقع ديكسون ذلك. وعندما لم تتوفر أسس الاتفاق المتبادل، أخذ ديكسون على عاتقه مهمة غير مرغوب بها وهي الإعداد لخطة والقيام بتنفيذها سواء قبلها الطرفان أو رفضاها أو حوراها إلى اتفاق[60].

وفي سياق اكتشافه لوجهتي نظر الحكومتين حول الموضوع وجد ديكسون أن باكستان قد وافقت مع بعض الشروط على حضور المؤتمر، ومع ذلك لم ييأس وحاول اقتراح طرقاً جديدة للحل، وهنا أنعش فكرته القديمة بتشكيل إدارة من موظفي الأمم المتحدة وذلك في المناطق التي سيجري فيها استفتاء وهي مناطق محدودة النطاق، فضلاً عن أنه قدم رأياً جديداً يعطي لهذه الإدارة صلاحية إخراج أي فرقة عسكرية ومن أي نوع إذا ما وجدت ضرورة لذلك، ومن حقها أن تطلب من الطرفين تأمين فرق عسكرية لها. وأبدت باكستان بعض المرونة إزاء هذا المقترح وطلبت أن تعلن الهند موافقتها المسبقة على هذا الاقتراح قبل أن توافق على حضور المؤتمر[61]. إلا ان الهند رفضت هذا المقترح، وتمحورت الاعتراضات الهندية حول ثلاث نقاط هي:

1- أن باكستان طرف معتدي، لذا يجب عدم السماح له بأي دور في إجراء الاستفتاء.

2- لا يمكن للهند قبول أن تكون للإدارة المقترح حق دعوة قوات عسكرية من الطرفين.

3- إن هذا المقترح سيعرض أمن كشمير للخطر[63].

ديكسون من جانبه رأى أن اعتراضات الهند تجعل من إجراء الاستفتاء الجزئي مستحيلاً، وأعرب عن استغرابه من إقحام الهند لقضية الاعتداء الباكستاني على الرغم من انه قد أدلى برأيه في هذا الموضوع، ومن ثم فمن الطبيعي إذ أريد لنتائج الاستفتاء الجزئي أن تكون مقبولة للطرفين المتنازعين أن يكون لهما دوراً متقارباً في إجراءه وبخلافه ستكون النتائج عرضة للاتهام وعدم القبول من الطرف الذي سيخسر[63].

أتفق رئيسا الوزراء في الحكومتين بعدم وجود ما يمكن ان يقوم به، وسيط الأمم المتحدة في شبه القارة الهندية، فغادر ديكسون كراتشي في 23 آب 1950، وقدم تقريره لمجلس الأمن، الذي أوصى في ختامه على عدم تجديد مهمته، وقبول استقالته، كما طلب من مجلس الأمن ترك المجال للدولتين للتوصل إلى حل ثنائي، وحصر عمل الأمم المتحدة في الحفاظ على خط وقف إطلاق النار، فانتهت بذلك أهم وساطات الأمم المتحدة في القضية الكشميرية[64].

إن فشل ديكسون قد جعل الأمم المتحدة تتردد نوعاً ما بشأن الإسراع باستئناف المباحثات حول كشمير، وفي هذه الأثناء جرت محاولة مطلع عام 1951 لمناقشة الموضوع في هيئة دولية أخرى وهي الكومنولث Commonwealth[65]، إذ كان كل من الهند وباكستان عضوان فيها، وقد فشلت هذه الوساطة التي اقترحت أن تتم إدارة كشمير عن طريق وضع قوات عسكرية تابعة لأقطار الكومنولث، أو وضع قوات عسكرية مشتركة من الهند وباكستان، أو تخويل مدير الاستفتاء بحشد قوات عسكرية محلية، فرفضت الهند المقترحات الثلاث بينما وافقت عليها باكستان[66].

إزاء فشل وساطة الكومنولث وجه وزير خارجية باكستان رسالة لمجلس الأمن في 14 كانون الأول 1950، يعبر فيها عن قلقه بشأن التأخير الخطير فيما يتعلق بمناقشة تقرير ديكسون، لاسيما أن باكستان كانت تعتقد أن تطوراً خطيراً طرأ على الموقف يستلزم توجيه انتباه مجلس الأمن إليه بصورة عاجلة، ويتمثل هذا التطور في مساعي الهند والمؤتمر الوطني الكشميري لإنشاء مجلس تأسيسي في كشمير لتحديد مصير الولاية، وكانت هذه المساعي من وجهة النظر الباكستانية تحدياً لسلطة مجلس الأمن ولقراراته وانتهاكاً هندياً لالتزاماتها السابقة بأن يكون الاستفتاء على مصير الولاية تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة[67].

فوضعت القضية من جديد على جدول أعمال مجلس الأمن في 21 شباط 1951، وبدأ المناقشات ممثل بريطانيا كلاودين جب Glodwyn Jebb الذي أعرب عن عدم موافقة حكومته على توصية ديكسون للمجلس والداعية إلى ترك أمر حسم القضية للطرفين وابتعاد الأطراف الأخرى عن التدخل[68]. وقدم مشروع قرار حول الموضوع بالاشتراك مع الولايات المتحدة، وأوضح مشروع القرار أن الحكومتين قد وافقتا استناداً لقرارات مجلس الأمن ولجنة اليونسيب في 13 آب 1948 و 5 كانون الثاني 1949 و 14 آذار 1950 على أن يتم تقرير مستقبل ولاية كشمير عن طريق إجراء استفتاء عام غير متحيز تحت رعاية الأمم المتحدة وذكر الطرفين بهذا المبدأ كما رفض المشروع فكرة ان يقرر المجلس التأسيسي مصير الولاية إذ أشار إلى: " أن أي عمل قد يتخذه ذلك المجلس لن يؤدي إلى بناء وضع للولاية يتلاءم مع المبادئ أعلاه " وقد أشتمل مشروع القرار على مجموعة من النقاط أهمها القبول باستقالة ديكسون، وتعيين ممثلاً جديداً بديلاً عنه، الذي سيتولى مهمة تنفيذ مسألة نزع السلاح والنظر في إمكانية حشد قوة تابعة للأمم المتحدة أو للسلطات المحلية، مع الأخذ بنظر الاعتبار إمكانية تقسيم الولاية استناداً لنتائج الاستفتاء. وطالب الجانبين في حالة فشلهما في التوصل إلى اتفاق بالموافقة على الوساطة في نقاط الخلاف الأساسية، على إن يتم اختيار هذه الوساطة سواء كانت فردية أو جماعية عن طريق ترشيح محكمة العدل الدولية وبالتشاور مع الطرفين[69].

إن مقارنة مشروع القرار مع باقي قرارات مجلس الأمن أو قرارات لجنة يونسيب، تظهر بوضوح أن هناك أموراً جديدة تضمنها المشروع طرأت على منهج الأمم المتحدة، ومن هذه الأمور:

1. امكانية عدم معاملة كشمير كولاية ذات سيادة مستقلة من أجل أغراض التقسيم ويبدو ان هذه النقطة استمدت من مقترحات ديكسون.
2. استخدام قوة تابعة للمجلس أمر يطرحه المجلس للمرة الأولى، وهذه النقطة يبدو أنها استمدت من مقترحات الكومنويلث في وساطته السابقة.
3- إن استقدام وساطة بالتشاور مع محكمة العدل الدولية هو أمر يوصي به المجلس للمرة الأولى في التعامل مع القضية الكشميرية، ويبدو أن هذه النقطة جاءت بتأثير بريطانيا التي سبقت وأن طرحت هذا المقترح قبل أن يتم رفع القضية إلى الأمم المتحدة[70].

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول ان الأمم المتحدة قد وجدت الحصول على موافقة الدولتين على كل المقترحات السابقة أمر متعذر، لذا فأنها حاولت أن توسع قرارات المجلس وتعطيه في الوقت ذاته دوراً أكثر انفتاحاً في قضية كشمير.

وتماشياً مع مواقف الهند السابقة، رفضت مشروع القرار جملة وتفصيلاً [71]، أما باكستان فعلى الرغم من رفضها فكرة التقسيم، كانت أكثر تجاوباً مع مشروع القرار، لذا قدم المندوب البريطاني مشروع قرار معدل عن المشروع السابق فحذفت كل إشارة لاستخدام قوات تابعة للأمم المتحدة لإرضاء الهند، وحذف المسائل المتعلقة بتقسيم كشمير لإرضاء باكستان، وبقيت الفقرات الأخرى دون تغيير [72]. وتمت الموافقة على مشروع القرار المعدل في 30 آذار 1951 بواقع ثمانية أصوات[73]، وقد وافقت باكستان على القرار، ورفضته الهند لكنها لم تعترض على التعامل مع الوسيط الأممي الذي سيعين، وبعد شهر من هذا التاريخ عين فرانك. بي. كراهام Frank P. Graham وسيطاً أممياً جديداً بين الهند وباكستان[74].

وساطة فرانك گراهام

كان گراهام سياسياً أمريكياً، وعضواً سابقاً في لجنة الأمم المتحدة في أندونوسيا، وخاض تجربة قصيرة كعضو في مجلس الشيوخ الأمريكي، وعمل رئيساً لإحدى الجامعات الأمريكية [75]. وعلى الرغم من صعوبة مهمته، إلا أنه خاضها مدفوعاً بأمل كبير على النجاح فيها، واستناداً لقرار مجلس الأمن فأن گراهام مخول "بالانتقال إلى شبه القارة الهندية لتنفيذ قرار نزع السلاح في ولاية جامو وكشمير، وتقديم خطة لحكومتي الهند وباكستان تتعلق بتنفيذ مسألة إجراء الاستفتاء العام "[76]، إلا أن ما عقد من مهمة گراهام أكثر من سابقيه هي ان الأوضاع كانت تتغير وتتزايد معها الصعوبات كل ما مضى الوقت دون حل القضية.

بدأ گراهام مهمته في أجواء سياسية متوترة بين الهند وباكستان، إذ كانت الحرب الإعلامية والنفسية على أشدها بينهما. فقد كانت أعمال العنف الطائفي مندلعة على حدود الشطر الشرقي من باكستان مع الهند بسبب موجات اللاجئين القادمة من شرق باكستان الناجمة عن طرد الهندوس منها، وطرد المسلمين من منطقة أسام كرد فعل على طرد الهندوس، وعندما ذهب السردار فلابهال باتيل نائب رئيس الوزراء الهندي ووزير الداخلية[77]، إلى كلكتا لإخماد التحريض الطائفي أتهم بوضع خطة محكمة لطرد المسلمين، وطالب باتيل مدعوماً بصورة شعبية بطرد عشرة مسلمين مقابل طرد كل هندوسي واحد من شرق باكستان، إلا أن نهرو عارضه بصورة علنية، ومن جهة أخرى اندلعت أزمة اقتصادية بين البلدين في الأعوام 1949-1951 عندما رفضت باكستان تخفيض سعر عملتها كما فعلت دول الكومنولث الأخرى، وفي شباط 1951 قال لياقت علي خان أن الهند تتهيأ للحرب، وقد تم حل الأزمة عبر اتفاق دولي ووضع حقوقاً محددة للاجئين، وقال

نهرو للبرلمان الهندي حينها: " لقد كبحنا أنفسنا عند حافة الهاوية وأدرنا ظهرنا لها " وفي تشرين الثاني 1951 عرض نهرو على باكستان ميثاق عدم اعتداء بين البلدين، فرفضته باكستان لأنه شمل كشمير[78].

على ضوء هذه الخلفية بدأ گراهام المرحلة الأولى من مباحثاته التي امتدت للحقبة (حزيران–أيلول 1951) قدم فيها خطة للحل ضمنها في أثنى عشر نقطة في إطار محاولة للحصول على موافقة حكومتي الهند وباكستان على عملية نزع السلاح في كشمير على أساس قرارات لجنة يونسيب، وقد وافقت الحكومتان على المبادئ العامة في النقاط الأربعة الأولى وهي:

1- إعادة تأكيد عزمهما على عدم اللجوء إلى القوة فيما يتعلق بمسألة ولاية كشمير.
2- الموافقة على اتخاذ الإجراءات لمنع حالة التحريض على الحرب فيما يتعلق بالمسألة ذاتها.
3- إعادة تأكيد رغبتهما لمراقبة خط وقف إطلاق النار الذي جرى العمل به منذ الأول من كانون الثاني 1949 واتفاق كراتشي في 27 تموز 1949.
4- إعادة تأكيد موافقتهما على المبدأ القائل بأن مستقبل الولاية سيتحدد عبر الاستفتاء العام الحر وغير المتحيز تحت رعاية الأمم المتحدة [79].

ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول النقطة الخامسة التي أكدت على ضرورة تنفيذ عملية نزع السلاح بصورة منفردة وفق عملية مستمرة، ولم يتم أيضاً الاتفاق على المقترحات المتبقية التي وضعت مبادئ لخطة نزع السلاح يتم تنفيذها في ثمانين يوماً، ورغم أن گراهام عدل الفقرات غير المتفق عليها خمس مرات إلا أنها ظلت غير مقبولة من الحكومتين [80].

وفي المرحلة الثانية من المباحثات (تشرين الثاني – كانون الأول 1951) ركز گراهام على مسألة تحديد موعد موافقة حكومتي الهند وباكستان على تعيين مدير الاستفتاء العام واقترح أيضاً زيادة عدد المراقبين العسكريين ووضع قوات عسكرية أجنبية في كشمير " للحفاظ على القانون والنظام ". وكانت مقترحات گراهام فيما يخص المراقبين تقوم على وضع 800 ضابط و600 إداري مجهزين بكل التجهيزات الضرورية ويمكن زيادة هذا العدد عند الحاجة [81].

رفضت الهند هذه المقترحات ولاسيما تلك المتعلقة بوضع قوات عسكرية أجنبية إذ أنها " ستعمل على إثارة مخاوف جسيمة وتفسيرات خاطئة في أذهان السكان المحليين "، أما باكستان فقد وافقت على هذه المقترحات[82].

كان أقصى ما قدمته الهند في هذه المرحلة من تنازلات هو موافقتها على إمكانية زيادة عدد المراقبين إلى ضعف عددهم الحالي، ورفضت بشدة استقدام قوات عسكرية أجنبية إلى كشمير، وأكدت الهند على أنه " من الضروري تعيين مدير الاستفتاء حالما تسمح الظروف على جانبي وقف إطلاق النار في الولاية بإجراء الاستعدادات وتنفيذ الاستفتاء العام " في الوقت الذي كانت باكستان تقترح أن يتم تعيينه في وقت سابق أو مطلع آخر يوم من عملية نزع السلاح[83].

ورغم رفض الهند لمقترحات گراهام، إلا ان مسألة استقدام قوات أجنبية إلى كشمير كانت تبدو أنها تسير بوتيرة متصاعدة، مما أثار حفيظة مندوب الاتحاد السوفيتي، الذي حتى هذه المرحلة كان يتبنى موقفاً محايداً، إذ هاجم جاكوب مالك الولايات المتحدة وبريطانيا في 17 كانون الثاني 1952 قائلاً: " إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يستمران في التدخل لتسوية قضية كشمير بتقديم مشروع تلو الآخر ... أن الغرض من هذه الخطط هو التدخل في الشؤون الداخلية لكشمير، وإطالة النزاع بين الهند وباكستان حول قضية كشمير، وتحويل كشمير محمية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة ... وجعلها قاعدة عسكرية أمريكية " كما طالب بأن يترك حل قضية كشمير لأهل كشمير دون تدخل خارجي[82].

أدت هذه الانتقادات الحادة التي عبر فيها الاتحاد السوفيتي بوضوح عن موقفه حيال القضية الكشميرية لأول مرة، إلى تأجيل مناقشة تقرير گراهام في مجلس الأمن لأجل غير مسمى، غير ان كراهام طلب في 31 كانون الثاني 1951 استئناف محادثاته مع حكومتي الهند وباكستان، إلا أن جولة المحادثات الأخيرة لم تحقق نجاحاً يفوق سابقاتها(85).

إزاء هذا الجمود الذي أصاب القضية، قدم گراهام تقريره الثالث في 22 نيسان 1952 لمجلس الأمن، أكد فيه ضرورة استمرار مباحثاته لإزالة الصعوبات المتبقية ليتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق حول مقترحاته الأثنا عشر التي قدمها في مستهل وساطته، وتحقيق المزيد من انسحاب القوات العسكرية من الولاية على جانبي خط وقف إطلاق النار، وذكر گراهام ان العقبة الأساس المتبقية هي الخلاف حول عدد وصفة القوات التي ينبغي تركها على جانبي خط وقف إطلاق النار عند نهاية فترة نزع السلاح(86).

بدأ گراهام جولته الرابعة من المحادثات مع الطرفين في حزيران 1952، وفي اجتماع مشترك لممثلي الحكومتين في نيويورك، قدم گراهام اقتراحاً يحدد عدد القوات على جانبي كشمير الحرة بين ثلاثة آلاف إلى ستة آلاف تسحب من القيادة الباكستانية العليا، ويتم إدارة تلك المناطق عن طريق ضباط محايدين ومحليين تحت إشراف الأمم المتحدة، ويحدد عدد القوات على الجانب الهندي باثني عشر ألف إلى ثمانية عشر ألف من القوات العسكرية الهندية وقوات الولاية المسلحة، إلا أن هذا المقترح لم يجد قبولاً من الطرفين(87).

وفي اجتماع لاحق لممثلي الحكومتين في جنيف اقترح گراهام معياراً لعدد القوات المسلحة على الجانبين التي سيتم الاحتفاظ بها هناك بعد عملية نزع السلاح، وأكد بأن تلك القوات ستكون في أدنى معدلاتها على الجانبين لحفظ القانون والنظام، إذ ان المعيار المقترح قد أعطى الهند مكانة مساوية لباكستان، فسارعت الأولى إلى رفض هذا المعيار المقترح(88).

على الرغم من الفشل المتكرر لاقتراحات وخطط گراهام، فأنه واصل محاولاته لإحضار الأدميرال نمتز إلى كشمير، إلا أن مشكلة نزع السلاح كانت تقف عقبة في طرقه، لذلك طالب بأن يتم إلحاق نمتز بالمجموعة المرافقة له، وذلك من أجل " دراسة وتقييم المشاكل المشتركة " وإضافة "رأيه الحكيم إلى المباحثات"، إلا أن الهند رفضت هذا المقترح. فقدم گراهام تقريره الرابع إلى مجلس الأمن في 16 كانون الأول 1952 يبلغه فيه بفشل جولة محادثاته مع الطرفين(89).

اجتمع مجلس الأمن في كانون الأول 1952، وانتهى إلى الطلب من گراهام الاستمرار في جهود الوساطة، وتوضح هذه المرحلة الأخيرة من مباحثاته نفاذ صبره حول مسألة إحضار نمتز إلى كشمير فقد كتب في تقريره الخامس " أن الاختلاف حول تحديد الإعداد رغم أهميته هو أقل حجماً من الاختلاف حول تعيين أو عدم تعيين مدير للاستفتاء العام"، ونتيجة لضغطه المستمر على الهند، وافقت على التحاق مدير الاستفتاء بوسيط الأمم المتحدة على إن يكون موعد التحاقه في " آخر يوم من إكمال عملية نزع السلاح"، كما وافقت على احتفاظ باكستان بأربعة آلاف من ميلشيا كشمير الحرة في جانبها، والاحتفاظ بإحدى وعشرون ألف من الجيش الهندي على الجانب الهندي، إلا أن باكستان لم توافق على هذا التفاوت الكبير في الأعداد للقوات المسلحة على الجانبين. إزاء تصلب المواقف قدم گراهام تقريره الخامس لمجلس الأمن في 27 آذار 1953، سجل فيه فشل مهمته، وطلب من مجلس الأمن عدم تمديد مهمته التوسطية، وأوصى بإجراء مفاوضات مباشرة بين الهند وباكستان(90).

ومع فشل مهمة گراهام انتهت جهود الأمم المتحدة في المرحلة الثانية من تدخلها، ولم تناقش مسألة كشمير مرة أخرى في مجلس الأمن إلا في كانون الثاني عام 1957 الذي كان انطلاقة المرحلة الثالثة والأخيرة من تدخل الأمم المتحدة في قضية الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير.

المرحلة الثالثة 1957 – 1965

شهدت مواقف القوى الكبرى من قضية كشمير بين عامين 1953 ــ 1957 تطورات مهمة أدت دوراً فاعلاً في تغير واقع القضية الكشميرية ، ففي عام 1953 اتجهت باكستان لاقامة تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت ترى مصلحتها في ان تشغل باكستان دوراً في احتواء القوى الشيوعية عبر ضمها إلى نظام الأحلاف المعد لتحقيق هذا الهدف، ومن ثم إمكانية إقامة قواعد أمريكية فيها، وبالمقابل ستتلقى باكستان المساعدات العسكرية الأمريكية 0 وقد اكتمل هذا التوجه في السياسة الباكستانية بالاتفاقية الباكستانية ــ التركية في2 نيسان 1954 التي أصبحت نواة حلف بغداد (CENTO)، واتفاق الدفاع المشترك والمساعدة الباكستاني ــ الأمريكي في 19 أيار 1954 ، وحلف جنوب شرق أسيا (SEATO)[91].

هذه التحالفات الباكستانية مع المعسكر الغربي ،أثارت مخاوف الهند على الرغم من انها كانت لاتزال تتلقى مساعدات اقتصادية كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع ذلك عد نهرو المساعدات العسكرية الأمريكية لباكستان قد غيرت بالكامل أسس القضية الكشميرية [92].وكرد فعل على التحالفات الباكستانية ، عملت الهند على إعادة التوازن، من خلال الاتجاه نحو تزعم الكتلة الافرواسيوية في اتجاهها نحو عدم الانحياز إلى أي من الكتلتين الرئيسيتين في الحرب الباردة [93]. وفي اتجاه أخر عملت الهند على تعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي على الرغم من التناقض الظاهر بين التوجهين ــ فبعد اجتماع باندونغ في اندنوسيا عام 1955 الذي أسست فيه حركة عدم الانحياز، قام نهرو بزيارة للاتحاد السوفيتي وسط ترحيب رسمي كبير به، وبعد هذه الزيارة وفي تشرين الثاني عام 1955 قام الزعيمان السوفيتيان نيكولاي بولفانين NIkolai Bulganin ونيكيتا خروتشوف Nikita khrushcher بزيارة الهند ، وزار خر وتشوف سرينغار واصدر بيانات مؤيدة للجانب الهندي. كما أكد على ان حقيقة ضم كشمير إلى الهند هو موضوع مفروغ منه، ورأى ان الشعب الكشميري لا يريد " ان تصبح كشمير لعبة في أيدي القوى الإمبريالية " [94]، وبذلك مهدت هذه الزيارات المتبادلة الطريق نحو إقامة علاقات هندية ــ سوفيتية وثيقة اكثر في السنوات اللاحقة، كما وجدت الهند دعما سوفيتياً مهما في الصراع على كشمير. فضلاً عن ذلك بدأت الهند بتلقي مساعدات عسكرية سوفيتية كانت موازناً فاعلاً للمساعدات العسكرية الأمريكية التي تقدم لباكستان وهكذا أصبحت قضية كشمير تدور بشكل لالبس فيه في إطار الحرب الباردة [95].

وإزاء هذا التطور في مواقف القوى الكبرى وتحالفاتها مع الهند وباكستان اتجهت الصين الجار الشمالي للهند في اتخاذ موطأ قدم لها في منطقة الصراع طالما ان قضية كشمير قد تجاوزت حدود الصراع الثنائي، فالصين ومنذ عام 1950 بدأت بالتجاوز على الحدود الهندية من خلال إقامة خطوط مواصلات على الحدود الهندية الصينية، فاحتلوا في هذا الإطار أراضي كانت تطالب بها الهند ، وقد فشلت عدة جولات من المفاوضات بين المسؤولين الصينيين والهنود لترسيم الحدود [96]

مما أدى إلى توتر الأوضاع على الحدود بين البلدين واندلاع مناوشات حدودية مستمرة، كانت مقدمة للازمة التي انفجرت في حرب بين 1962 البلدين التي تمكنت الصين من حسمها لصالحها [97]، على الرغم من ان الولايات المتحدة وبريطانيا قدمت دعماً عسكرياً كبيراً للهند باعتبار الهند قد تكون عضو فاعلاً في المعسكر المعادي لصين ، مما دفع الباكستانيين إلى توثيق علاقاتهم بالصينيين وقد كانت ثمرة هذه العلاقات هو إعلان اتفاقية الحدود الصينية الباكستانية في 2/آذار 1936 م التي منحت باكستان فيها أراضي واقعة في الأراضي الكشميرية من الجانب الهندي إلى الصين، مما أثار حفيظة الهند التي عدت هذه الاتفاقية باطلة رأت ان الهدف منها هو إذلال الهند وفي الوقت ذاته ظلت باكستان تحتفظ بعلاقات إيجابية مع المعسكر الغربي[98].

على ضوء الخليفة السابقة يظهر ان القضية الكشميرية أصبحت اكثر تعقيداً، وقد بدا ذلك واضحاً عندما رفعت باكستان القضية مرة أخرى في كانون الثاني 1957، داعية مجلس الأمن إلى مناقشة انعقاد الجمعية التأسيسية لكشمير في الجانب الهندي، التي أعلنت في تشرين الثاني 1956 ان ولاية كشمير جزء متمم من الاتحاد الهندي بشكل نهائي[99].

بعد أن نوقش هذا التطور في مجلس الأمن، وبعد جولة من تبادل الاتهامات بين ممثلي الهند وباكستان، أصدر المجلس قراره في 24 كانون الثاني، أكد فيه على أن الأجراء الذي اتخذه المجلس التأسيس الكشميري في الجانب الهندي لا يتفق مع مبدأ الاستفتاء العام الذي سبق وأن ألتزم به كل من الهند وباكستان [100]. وفي 21 شباط 1957 أصدر مجلس الأمن قراراً ثانياً أكد فيه على قراره الأول، وطلب من مندوب السويد ورئيس مجلس الأمن غونار جارنج Gunnar Jarring أن يبحث مع الحكومتين أي مقترحات يرى أنها قد تسهم في تسوية النزاع حسب قرارات مجلس الأمن ولجنة يونسيب [101].

وساطة غونار جارنج

دخل غونار جارنج على مدار شهري آذار ونيسان عام 1957 في مباحثات مع الطرفين حاول فيها ان يحرر القضية من الجمود الذي أصبح ملازماً لها، سأل الطرفين فيها " عن مدى استعدادهما لإحالة ما تم تنفيذه من القسم الأول [من قرار 13 آب] أو لم يتم إلى التحكيم"، وكان اقتراح غونار التحكيم لا يتضمن البت في القضايا الخلافية بل " يتضمن وجوب تخويل الحكم أو المحكمين في حالة ما إذا رأوا أن التنفيذ لم يتم، الإشارة على الطرفين بالإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ القرار تنفيذاً تاماً "[102].

وقد حاول غونار إقناع الهند التي كانت ترفض هذا المنهج، من إن مسألة التحكيم هي تحديد لبعض الحقائق الأساسية، "وأن هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الهند وباكستان عامة"، إلا أنه فشل في إقناع الهند التي ظل موقفها رافضاً، في الوقت الذي رحبت باكستان بهذا الاقتراح. إزاء ذلك لم يجد غونار طريقاً آخر للتعامل مع القضية فرفع تقريره إلى مجلس الأمن في 29 نيسان 1957 يبلغه بفشله وساطته[103].

أثناء ذلك قدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكولومبيا والفلبين مشروع قرار تطلب فيه من گراهام أن يتوجه إلى شبه القارة الهندية، وأن يعقد اتفاقاً مبكراً حول إجراءات نزع السلاح، وأن يقدم توجيهات مناسبة للطرفين لإجراءات تالية يراها مطلوبة، فيما يتعلق بالقسم الأول من قرار 13 آب 1948، وقد رفضت الهند مشروع القرار بحجة أنه يمثل دعماً أدبياً للمعتدي، وأن هذا الإجراء سيؤدي " إلى اضطراب أعظم في كشمير"، ودعم المندوب السوفيتي الاحتجاج الهندي وطالب مجلس الأمن عدم التغاضي عن بيان الحكومة الهندية، وأكد أنه لن يتردد في التصويت ضد القرار، وفي محاولة توفيقية أدخل المندوب السويدي تعديلاً على المشروع عندما اقترح حذف الفقرة الثانية التي تشير إلى تنفيذ القسم الأول من قرار 13 آب، ونزع السلاح، والطلب من الوسيط تقديم توصيات للطرفين لخلق أجواء مناسبة للمباحثات، وبذلك جرد القرار من قوته وأضحى قراراً هامشياً ضعيفاً، وهو يعكس حالة العجز التي وصلت إليها الأمم المتحدة في تعاملها مع قضية كشمير، فقبل مجلس الأمن مشروع القرار المعدل وأصدره في 2 كانون الأول 1957[104].

وساطة فرانك گراهام الثانية 1958

استأنف گراهام للمرة الثانية مباحثاته مطلع عام 1958، وقدم خمسة مقترحات رئيسة في خطته لتسوية قضية كشمير تمثل جوهرها بالآتي:

1- يصدر الطرفان إعلاناً بالسلام، وتجديد إعلانهما بالامتناع عن إصدار أي بيانات أو السماح باتخاذ أي إجراء قد يسيء إلى الموقف ومناشدة شعبيهما على تهيئة جو ملائم لإنجاح المباحثات.
2- إعادة التأكيد على احترام سلامة خط وقف إطلاق النار.
3- وضع دراسة عاجلة عن كيفية إدارة أراضي كشمير الحرة بعد جلاء القوات الباكستانية عنها ودراسة إمكانية وضع قوات تابعة للأمم المتحدة في الجانب الباكستاني من حدود جامو وكشمير لكفالة سلامة المنطقة بعد انسحاب القوات الباكستانية منها.
4- الاتفاق على تفسير النصوص الخاصة بالاستفتاء التي تضمنها قرارا لجنة يونسيب، وهما القراران اللذان قبلتهما كل من الحكومتين.
5- عقد مؤتمر بين رئيسي وزراء الهند وباكستان تحت إشراف ممثل الأمم المتحدة [105].

وافقت باكستان على كل المقترحات الخمسة، أما الهند فكان لديها اعتراضات حول كل واحد من هذه المقترحات. ففيما يتعلق بالاقتراحين الأولين وجدت الهند أن قبولهما " قد يدل على استبدال الالتزامات السابقة"، وفيما يتعلق بالمقترح الثالث طلبت الهند بإصرار أن " لا يكون لباكستان أي دور" في التدابير التي تتخذ لإدارة أراضي كشمير الحرة، وعبرت عن أسفها لطرح فكرة وضع قوة تابعة للأمم المتحدة في كشمير الحرة. وكان اعتراضها على المقترح الرابع يتمحور في إنها لا تستطيع أن تدخل في أي مباحثات حول الاستفتاء ما دامت هي تعترض على الأسس الأولية التي بنى گراهام عليها توصياته، وفيما يتعلق بالمقترح الخامس والأخير، أكدت الهند على إن أي مؤتمر يجمع بين رئيسي وزراء الدولتين من شأنه "أن يجمع بين المعتدي والمعتدى عليه ويضعهما في مستوى واحد" الأمر الذي رأت الهند فيه تناقضاً واضحاً مع ميثاق الأمم المتحدة و"كل اعتبارات السلوك الدولي وقواعد الأنصاف" [106]0

ان مقارنة خطة گراهام الأخيرة وما تضمنتها من مقترحات مع خطته عام 1951 تدل على متغيرات مهمة وهذا ناتج طبيعي من التغير الذي حدث في القضية الكشميرية على المستوى الداخلي والخارجي ومن هذه المتغيرات ان خطته الجديدة لا يمكن لها ان تعدوا سوى أسس يمكن البناء عليها لكن ليس بالضرورة ان يكون هذا البناء ايجابياً باتجاه الحل لأن هذه الأسس كانت في خطته السابقة موجودة أرضاً على ارض الواقع باستثناء النقطتان الأوليتان التي اشتركت بها الخطتان، فخطته لعام 1951 كانت أكثر تفصيلاً وتحليلاً لما هو مطلوب عمله من الطرفين للتوصل إلى تنفيذ الجزء الثاني من قرار 13 آب 1948م، أما خطته الأخيرة والرفض الهندي لكل نقاطها فتدل على مدى تراجع فرص حل القضية الكشميرية وهذا واضح من النقاط الثلاثة الأخيرة التي تحاول ان تعيد تهيئة الأرضية المناسبة للانطلاق منها نحو مفاوضات يفترض ان تحقق عملية نزع السلاح في كشمير وتحديد مسؤولية الإدارة المدنية فيها.

ويبدو من الاعتراضات الهندية على خطة گراهام ان الهند كانت تزداد تصلباً في موقفها كلما مر الوقت على قضية كشمير، لذا فأنها ترفض مقترحات عام 1958، التي سبق أن طرحت بشكل أو آخر في الأعوام السابقة ولم يكن لديها اعتراض عليها، ففيما يتعلق بالاقتراحين الأولين نجد ان كل القرارات التي أعقبت وقف إطلاق النار تتضمن مطالب واضحة في هذا الصدد لم تعترض الهند عليها حينها، أما فيما يتعلق بالمقترح الثالث فلم ترفض الهند سابقاً أي دور لباكستان بل إنها كانت تدخل في عدة مباحثات من أجل تقليل دور باكستان وليس إلغاءه في إدارة كشمير، أما رفض الهند للمقترح الخامس فيشير بصورة واضحة إلى إن الهند أصبحت تنظر إلى قضية كشمير من زاوية تختلف عن الزاوية التي كانت تنظر إليها في نهاية عقد الأربعينات ومطلع عقد الخمسينات، الأمر الذي يدعوها إلى رفض أي مباحثات مع باكستان حول القضية لأن باكستان معتدية، في الوقت الذي عقدت عدة مؤتمرات مشتركة في تشرين الثاني وكانون الأول عام 1948،

ومؤتمراً في 1950 برعاية ديكسون، كما عقد رئيسا الوزراء اجتماعاً مشتركاً في آب 1953، ومن ثم فأنه لم يكن لدى الهند اعتراضات على الدخول في مؤتمرات مع باكستان للحقبة 1948-1953، أما في عام 1958، فكان مرفوضاً أي اجتماع مع باكستان لأنه يجمع المعتدي والمعتدى عليه في مستوى واحد من وجهة النظر الهندية.

وإزاء فشل گراهام في إيجاد أسس متفق عليها بين الطرفين للحل، قدم تقريره لمجلس الأمن في 28 آذار 1958[107]، كانت النقطة الأساسية الواضحة فيه أن گراهام فشل في أن يحقق أي تقدم ملموس، وبهذا التقرير أنهى مجلس الأمن دراسته للقضية الكشميرية التي جمدت مرة أخرى حتى عام 1962.

وساطة يوثانث الأمين العام للأمم المتحدة ونهاية دورها في قضية كشمير 1962-1965

طلب ظفر الله خان مندوب الباكستان في 11 كانون الثاني 1962 انعقاد مجلس الأمن للنظر في اتخاذ تدابير جديدة بشأن قضية كشمير وذلك في ضوء آخر تقرير قدمه فرانك گراهام، ولمعالجة تصريحات الساسة الهنود التي كانت تدعو للحرب، فناقش المجلس القضية على مدار إحدى عشر جلسة بين 1 شباط – 22 حزيران 1962 وعلى أثر هذه المناقشات قدم ممثل ايرلندا مشروع قرار ذكر الطرفين فيه بضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن في 17 كانون الثاني 1948 وقراري لجنة يونسيب في 13 آب 1948، و 5 كانون الثاني 1949، وحث الحكومتين على التفاوض وتهيئة الأجواء المناسبة له[108].

عدت الهند مشروع القرار عمل غير ودي من قبل ايرلندا، ورأت أن الدعوة إلى الالتزام بقرارات أقرت قبل أربعة عشر عام " أمر يتنافى مع الواقعية " وأكدت على إن تلك القرارات هي " من قبيل التعهدات لا الالتزامات "، وأن هذه التعهدات قد نفذتها الهند من خلال وقف إطلاق النار، ودعم مندوب الاتحاد السوفيتي وجهة النظر الهندية ورأى أن القرار " ينافي الوقائع ويعارض مجرى التاريخ " [109]. وعندما طرح المشروع للتصويت أجهض بالفيتو السوفيتي [110]. وهذه المرة الأولى التي يستخدم فيها الاتحاد السوفيتي حق الاعتراض (الفيتو) على احد قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية كشمير.

بناءً على ما تقدم ظلت القضية غير مفعلة في الأمم المتحدة بينما كانت وتيرة أزمة تتصاعد في كشمير بين الهند وباكستان، ونتيجة لتجمد مباحثات الحل عن قضية كشمير، ومحاولة الهند ترسيخ ضم كشمير إليها من خلال إلغاء المادة 370 التي كانت تعطي لكشمير وضعاً خاصاً في الدستور الهندي حتى الانتهاء من عملية تقرير مصيرها [111]، دخلت الدولتان في حربهما الثانية حول كشمير عام 1965[112]. وإذ كان دور الأمم المتحدة واسعاً بعد الحرب الأولى حول كشمير 1947-1949، فأن دورها أصبح الآن هامشياً، فوحدة المجلس لم تعد موجودة بأي شكل تجاه قضية كشمير بعد تبلور تحالفات الهند وباكستان مع القوى الكبرى، فالاتحاد السوفيتي أصبح حامياً للمصالح الهندية في مجلس الأمن، بينما كانت الصين وبريطانيا والولايات المتحدة مدافعين أساسيين عن المصالح الباكستانية في المجلس.

بدأ تدخل الأمم المتحدة الأخير بمناشدة يوثانث الأمين العام للأمم المتحدة الحكومتين باحترام خط وقف إطلاق النار والترتيب لانسحاب القوات الهندية والباكستانية إلى مواقعهما قبل الحرب. إلا أن الحكومتان رفضتا طلب يوثانث، فقرر مجلس الأمن بالإجماع في 6 أيلول 1965 توجيه دعوة للدولتين " لاتخاذ كل الخطوات الضرورية على الفور لوقف إطلاق نار في الحال " وطلب من يوثانث التوجه إلى شبه القارة الهندية على وجه السرعة لدراسة الأوضاع وتقديم تقريره عنها[113].

بعد وصول يوثانث إلى شبه القارة الهندية في 9 أيلول 1965، أجرى مفاوضات مع الطرفين كلاً على حده، فأعلنت الهند عن استعدادها لوقف إطلاق النار إذا سحبت باكستان كل قواتها من ولاية كشمير، وإذا أعطت الأمم المتحدة ضمانات أن لا ترتكب باكستان مطلقاً مرة أخرى أعمال عدوانية تجاه الهند، أما

باكستان فأعلنت عن موافقتها على وقف إطلاق النار على أن يكون الإيقاف مقدمة لانسحاب كامل لكل القوات الهندية والباكستانية من ولاية كشمير، وتحل محلها قوة من الأمم المتحدة تجمع من البلدان الأفروأسيوية، وتكون مهمتها تهيئة الأرضية المناسبة لإجراء استفتاء عام في ولاية كشمير خلال ثلاثة شهور، ردت الهند على الإعلان الباكستاني معبرة عن استعدادها لقبول وقف إطلاق النار لكن دون أن تضع باكستان أي شروط مسبقة، إلا أن باكستان رفضت هذا الطرح، مما كان يعد إعلاناً بإخفاق مهمة يوثانث [114].

عاد يوثانث إلى الأمم المتحدة في 16 أيلول 1965 دون ان يحقق أي تقدم، فأقترح على مجلس الأمن أن ينظر في استخدام الصلاحيات التي يخولها إياه ميثاق الأمم المتحدة، والتي تسمح له بإصدار الأوامر بوقف القتال، وتعامل مجلس الأمن بإيجابية مع هذا المقترح وأصدر قراراً في 20 أيلول 1965 يطلب فيه من الدولتين " أن يتم تنفيذ وقف إطلاق النار يوم الأربعاء 22 أيلول 1965 الساعة 7 بتوقيت غرينتش، ويدعو كلتا الحكومتين إلى إصدار الأوامر بوقف القتال في تلك اللحظة، وبانسحاب كل العناصر المسلحة إلى المواقع التي كانت تشغلها قبل 5 آب1965 " [115]. وبعد ان مدد الوقت بضعة ساعات وافقت الدولتان على إيقاف الحرب في 23 أيلول 1965 [116]،-دون ان يحقق أي من الطرفين انتصاراً حاسماً لمصلحته[117].

وتوسط الاتحاد السوفيتي بين الهند وباكستان لعقد اتفاق سمي بإعلان طشقند في 10 كانون الثاني 1966 بين الهند وباكستان بين الطرفين، وهو بمثابة إعلان هدنة وتهدئة للأوضاع إذ تضمن بنوداً تنص على إعادة العلاقات الهندية الباكستانية إلى مستواها الطبيعي والعمل على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وسحب القوات العسكرية لكلا الجانبين إلى المواقع التي كانت فيها قبل قيام الحرب في آب 1965، والعمل على وقف الحملات الدعائية العدائية، وإعادة الأسرى على وجه السرعة، ومواصلة المباحثات على أعلى المستويات في البلدين وبصورة مباشرة حول الأمور ذات الأهمية بينهما وتأجيل البحث في قضية كشمير[118]، وهكذا انتهى دور الأمم المتحدة في قضية كشمير بعد أن حول الطرفان القضية من التداول إلى الإطار الثنائي.

الخاتمة

إن السؤال الرئيس الذي ينبغي أن يجيب عليه هذا البحث في خاتمته هو لماذا فشلت الأمم المتحدة في حل قضية كشمير؟ أيكمن السبب في الأمم المتحدة وميثاقها أم في بنيتها السياسية، أو في معالجاتها ومناهجها للحل، أو في سياسات القوى الكبرى ومراعاتها، أو في سياسات الفرقاء في القضية؟

لقد أظهر البحث أن تدخل الأمم المتحدة في قضية كشمير كان وذا خط بياني منخفض، مقابل خط بياني متصاعد آخر يشير إلى تعقد القضية وفرص حلها بتقادم الزمن. إذا كان هناك عنوان يسم كل جهود الأمم المتحدة في القضية فانه عنوان الوساطة، فبدأت الأمم المتحدة جهودها من خلال هيئة وسطاء في لجنة يونسيب، التي انتهت مهمتها عام 1949 بعد أن حققت الإنجاز الوحيد للأمم المتحدة وللجنة في كل جهودها ودورها في قضية كشمير، وهو وقف إطلاق النار، رغم ان هذا الإنجاز يجده بعض المتخصصين في القضية لا يعود لجهود اللجنة بقدر ما يعود للظروف الموضوعية التي رافقت حقبة نهاية الحرب التي دفعت الهند وباكستان لوقف إطلاق النار.

بعد فشل لجنة يونسيب، انتهجت الأمم المتحدة منهجاً آخر يقوم على تكليف وسيط واحد في القضية، وهكذا تعاقب على القضية عدد من الوسطاء التقوا جميعهم في الفشل بالتوصل إلى أي تقدم ملموس في إيجاد حلول مناسبة للقضية، والخط العام للوسطاء كان متسقاً في إيجاد الحلول الإجرائية لحل القضايا العالقة التي وقفت حائلاً دون إجراء الاستفتاء العام، وهي عملية نزع سلاح الفرقاء في كشمير، وإيجاد إدارة محايدة ومتوازنة يقوم في ظلها الاستفتاء لتقرير مصير الولاية، ولعل أبرز هؤلاء الوسطاء من تعامل مع القضية بصورة مختلفة وكان جريئاً في طرح الحلول الموضوعية هو أون ديكسون الذي نظر إلى القضية من الزاوية التي في ظلها نشأت قضية كشمير، إذ أنها كانت جزءاً من تراكمات تاريخ شبه القارة الهندية ، وإحدى أهم إفرازات الصراع الطائفي الذي كان منتشراً في حقبة انفصال الدولتين، فضلاً عن نظرته إلى ولاية كشمير من زاوية طريقة إنشاء هذا الكيان، وكيفية جمع أجزاء هذا الكيان بصورة استبدادية من قبل قوى فرضت على هذا الأجزاء غير المتناسقة عقائدياً، ولغوياًن وجغرافياً، على الاجتماع في إطار كيان سياسي واحد. لذا كان أحد أهم الحلول وأكثرها موضوعية هو الذي طرحه ديكسون بناءً على إدراكه لهذه البنية الكشميرية، هو تقسيم الولاية بحسب ارتباطات أجزائها العقائدية والجغرافية وإجراء استفتاء فقط في المناطق القليلة غير واضحة الاتجاه، لكن باكستان التي كانت توافق تقريباً على كل الحلول الإجرائية الجزئية التي كانت ترفضها الهند، عكست الصورة هذه المرة، فرفضت، في الوقت الذي تحمست فيه الهند لهذا المقترح، ولم يكن هناك مبرراً واضحاً للرفض الباكستاني لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن شبه القارة الهندية قد قسمت ونشأت باكستان في ظل هذا التقسيم، وفي ضوء خطة مشابهة لخطة أون ديكسون.

إن فشل الأمم المتحدة لا يعود إلى عدم قدرة وسطاءها أو إلى عدم صواب منهجها في الحل، بل يعود إلى البند الذي تعالج القضية في ظله وهو البند السادس الذي لا يمكن للأمم المتحدة أن تفرض أي حلول على طرفي الصراع بل عليها أن تجمع الطرفين عند حلول يتوافقان عليها، وهذا ما كان متعذراً، لأن الهند كانت

غير قادرة على التعامل بصورة مرنة في سعي حقيقي لإيجاد حل متوازن لأنها كانت نظر إلى القضية من زاوية أن الولاية قانوناً قد انضمت للهند في تشرين الثاني 1947، وأن باكستان قد ارتكبت خرقاً للقانون الدولي عندما اعتدت على كشمير، لذا فأنها رفعت القضية للأمم المتحدة لا للتوسط من قبل الأمم المتحدة بل لكي تدين باكستان وتضغط عليها لإخراج قواتها من كشمير، في الوقت الذي كانت باكستان ومعها أغلبية في مجلس الأمن ترى أن هذا المنهج لا يقود إلى حل متوازن. إن الموقف الهندي ينطلق من واقع أن الهند كانت تسيطر على ثلثي كشمير والجزء الأهم في الولاية وهو وادي كشمير والعاصمة سرينجار مع سند قانوني بالضم، بينما تسيطر باكستان على الأجزاء الشمالية والغربية التي تشكل ثلث مساحة كشمير، ومن ثم ان كفة الهند كانت راجحة وأن سيطرتها على ثلثي كشمير أفضل من المجازفة في استفتاء لا يكون تحت إشرافها وسيطرتها قد يكلفها خسارة هذه الأراضي.

ولم تكن الأمم المتحدة والهند وباكستان، هما فقط مسؤولان عن الفشل في إيجاد الحلول المناسبة، بل أن القوى الكبرى وصراعاتها ومصالحها شكلت أحد أهم الأسباب في إبقاء القضية الكشميرية دون حل. فمن أهم أسباب فشل لجنة يونسيب هو الصراع الداخلي بين أعضاءها، وكما فشل مجلس الأمن كان بسبب ابتعاد الاتحاد السوفيتي في المرحلة الأولى والقسم الأكبر من المرحلة الثانية من تدخل الأمم المتحدة عن القيام بأي دور إيجابي واكتفى بدور المتغيب والمتفرج في أفضل الأحوال، وكان تدخله في نهاية المرحلة الثانية بأثر انعكاسات الحرب الباردة والصراع الدولي جعل القضية تجمد في الأمم المتحدة ما يقارب الثلاث سنوات. وفي المرحلة الثالثة دفعه تقاربه مع الهند إلى تبني موقفها دون تحفظ، لذا استخدم الفيتو لأول مرة في قضية كشمير.

ويمكن القول أن القوى الكبرى كانت تحصل على منفعة سياسية واقتصادية مباشرة من استمرار صراع الدولتين، تتمثل هذه المنفعة في حاجة الدولتين إلى حلفاء يقدمون لهما سنداً في المحافل الدولية ، والحاجة المتصاعدة إلى السلاح، مما يؤدي بالنتيجة إلى ازدهار تجارته، وحيث تقبض القوى الكبرى على مصادر صناعته، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع المردود الاقتصادي لها، في الوقت ذاته الذي تحصل فيه على مكاسب سياسية، فصفقات السلاح تتم بشروط سياسية واقتصادية وعسكرية، كما أن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها هذه القوى للدولتين يتم استثمارها من جانبين، الأول أن كل مساعدة اقتصادية لابد من ترافقها امتيازات سياسية واقتصادية معينة مقابل لها، والثاني أن كل مساعدة اقتصادية تسترد من خلال بوابة صفقات التسلح وبعبارة اخرى ان الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير كان مفيداً للقوى الكبرى، إذ انه أضعف الدولتين المستقلتين حديثاً، وحال دون تمكينهما من تدعيم استقلالهما، وكان عاملاً اساسياً في استنزاف مواردهما وطاقاتهما، ومكن هذه القوى من التدخل في الشؤون الداخلية والتأثير في السياسات الخارجية لكل من الطرفين.

وهكذا تبلورت في خمسينيات وستينيات القرن العشرين تحالفات الدولتين مع القوى الكبرى، مما عقد وصعب من مهمة الأمم المتحدة في التعامل مع قضية كشمير، وهذا ما جعل القضية تخرج من حالة التدويل

إلى الإطار الثنائي منذ حرب 1965 وإعلان طشقند، بعد أن وصل الفرقاء إلى قناعة في أن حل القضية لا يرتبط بتدخلات ووساطات خارجية وتدخلات دولية، بقدر ما يرتبط برغبة وسعي الطرفين الجاد للتوصل إلى حل للقضية، وهذا ما كان غير متوافراً في كل حقبة تدخل الأمم المتحدة في قضية كشمير.

الهوامش

(1) الولايات الأميرية كيانات تمتعت بمظهر مستقل منذ عهد الحكم المغولي الإسلامي لشبه القارة الهندية(من القرن الحادي عشر حتى نهاية القرن الثاني عشر)
وتبلور شكلها النهائي في عهد الحكم البريطاني (1784-1947)، وتشمل مساحتها ما نسبته 45% من مساحة شبه القارة، ويبلغ مجموع سكانها عام 1947 (99) مليون نسمة، وقد كانت هذه الولايات منفصلة سياسياً واقتصادياً وبصورة تامة عن الهند البريطانية وولائها للتاج البريطاني بصورة مباشرة.
للتفصيل ينظر:

Lord Birdwood, Two Nations and Kashmir, Robert Hale Limited, London 1956, P.39.

(2) إن الاسم الرسمي للولاية هو (ولاية جاموكشمير)، وقد استخدم البحث تعبير (ولاية كشمير) للدلالة على كل أراضي الولاية للاختصار والابتعاد عن التكرار. وتعبير (وادي كشمير) للدلالة على الوادي الذي يعد أهم أقليم في الولاية والمركز الحيوي فيها، وأما تعبير (كشمير الحرة) فيدل على المناطق التي أصبحت بعد عام 1947 تحت سيطرة الثوار الكشميريين والحكومة الباكستانية.

(3) للتفصيل في المراحل الأولى للقضية الكشميرية ينظر:

Alastair Lamb, Birth of a Tragedy, Kashmir 1947, and Oxford University press, London, 1995.

(4) Extracts from The U.N. Charter, in P.L. Lakhanpal, Essential Documents and Notes on Kashmir Dispute, Second Edition, International Books, Delhi, 1965, PP.99-107.

(5) للتفصيل في هذه المرحلة ينظر للباحث: الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير 1947-1949، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، 2001، ص151-207.

(6) تضمن قرار 13 آب ثلاثة أجزاء رئيسية، حدد الجزء الأول مبادئ إيقاف اطلاق، وأهتم الجزء الثاني بوضع مبادئ لعقد اتفاق للهدنة ونزع السلاح في ولاية كشمير، وتعلق الجزء الثالث بتنظيم إجراء الاستفتاء العام. وقد نفذ الجزء الأول فقط من القرار وذلك في كانون الثاني 1949 وبقي الجزآن الآخران محل خلاف. للتفصيل ينظر:

UNCIP Resolution of August 13, 1948, S/No. 1100, in P.L.Lakhanpal, OP.Cit., PP. 152-156.

(7) للتفصيل ينظر:

Resolution (5/1100) Adopted by the U.N. Commission for India and Pakistan on August 13, 1948, in Lakhanpal, Op. Cit., pp. 152-154.

(8) Memorandum Approved by the commission at its 6th Meeting on 26 August (5/AC. 12/251), in Ibid, pp. 180-182.

(9)H.S. Gururajrao, Legal Aspect of the Kashmir Problem, Asia Publishing House, Bombay, 1967, P. 122.

(10) S/No. 1430, Aide-Memoir No.3
(11)Government of Kashmir, Kashmir in security council, Lall Rookh publications, Srinagar, N.D,PP. 45-46.
(12)Letter from the Chairman of the commission addressed to the secretary-General, Ministry of External Affairs, Government of India, Regarding the Commission's memorandum an Arbitration, Dated September 10, 1949, in Lakhanpal, OP. Cit., and PP 182-183.
(13)Letter from the Secretary – General, Ministry of External Affairs Government of India, and Addressed to the Chairman of the Commission regarding arbitration (S/AC). 12/265) in Ibid, pp.183-185.
(14) Gururajrao, OP. Cit., P. 122.
(15)C.W. Choudhary, Pakistan's Relations with India 1947-196, pall wall press, London, 1968, P. 115.
(16) Government of Kashmir, OP. Cit., P.46.
(17)Sisar Gupta, Kashmir A study in India-Pakistan Relations, Asia Publishing House, New Delhi, 1966, P. 199.
(18) SINO. 1430.
(19) Sisar Gupta, OP. Cit., P. 203.
(20) تشكلت لجنة يونسيب UNCIP من جوزيف كوربل الذي استبدل فيما بعد أولدرش جيكل من تشيكوسلوفاكيا التي اختارتها الهند، وريكاردو سير من الأرجنتين التي اختارتها باكستان، وثلاثة أعضاء عينوا من مجلس الأمن، وهم أيبرت كريف من بلجيكا، وأفريدو لوزانو من كولومبيا، وكلير هودل من الولايات المتحدة، وقد أنضم إليهم إيرك كولبان كممثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة.
- Ibid, P. 172.
(21) Ibid, P. 203.
(22)Proposal in respect of Jammu and Kashmir made by General A.G.L. Mcnaughton, president of the security council of the U. N. pursuant to the decision of the security council taken its 457 the meeting on 7 December 1949, in Lakhanpal, OP. Cit., pp. 188-190.
(23). Ibid.
(24) Sisar Cupta, OP. Cit., P. 204.
(25) Ibid. P. 205.
(26) Josef Korbel, Danger in Kashmir, Princeton University Press, U.S.A., 1966.P. 167.

(27) Jasjit Singh, India and Pakistan Crisis of Relationship, Lancer Publisher PVT. LTD, N.D. P. 129.

(28) Josef Korbel, OP. Cit., P. 167.

(29) Sisar Cupta, OP. Cit., P. 208.

(30) للتفصيل في رد فعل الصحافة الهندية ينظر:

Ibid. PP. 207-208

(31)Security Council Resolution of March 14, 1950, in Lakhanpal, Op. Cit., PP. 201-203.

(32) Ibid.

(33) Government of Kashmir, OP. Cit., P.46.

(34) كان في قائمة الدول المنتخبة في مجلس الأمن خلال الثمانية والعشرين شهراً منذ 1948، الأرجنتين، بلجيكا، كندا، كولومبيا، سوريا، مصر، كوبا، الأكوادور، البرازيل، هولندا، تركيا، وفي الفترة اللاحقة، لبنان، اليونان، تشيلي، النرويج.

Josef Korbel, OP. Cit., P. 169

(35) Ibid

(36) Ibid

(37) Lakhanpal, OP. Cit., P. 191.

(38) Letter dated 15th September 1950, to the president of the Security Council from the United Nations Representative for India and Pakistan transmitting his Report. (S/1791), in Lakhanpal, OP. Cit., and PP. 203-228.

(39) Ibid. 204.

(40) قدم اون ديكسون لمجلس الأمن تقريره في ختام وساطته في 5 أيلول 1950، وهي وثيقة غنية قدم فيها ديكسون وصفاً مفصلاً لمباحثاته مع فرقاء القضية، وتضمن التقرير (107) نقطة مع خمس ملاحق مرفقة به. للتفصيل ينظر:

Report to the Security Council of sir own Dixon, United Nations Representative for India and Pakistan, in Ibid, PP. 203-228.

(41) Ibid, P. 205.

(42) Ibid .P.206.

(43) Ibid.

(44) Ibid, P. 207

(45) Ibid.

(46) Ibid, P. 208.

(47) Ibid.

(48) Ibid. P. 209

(49) Ibid.

(50) Ibid.

(51) Ibid, P. 210

(52) Ibid.

(53) Ibid. 211

(54) Ibid, P. 212

(55) Ibid, P. 213

(56) Ibid, P. 214

(57) Ibid.

(58) Ibid.

(59) Ibid, P. 215.

(60) Ibid, P. 216.

(61)Telegram dated 15 August 1950 from the United Nations Representative for India and Pakistan to the prime Minister of India, in Ibid, PP. 223-225.

(62)Telegram dated 16 August 1950 from the Prime Minister of India to the Nations Representative for India and Pakistan, In Ibid, PP. 225-226.

(63)Letter dated 23 August 1950 in the same form from the United Nations Representative for India and Pakistan to the Prime Ministers of India and Pakistan, in Ibid, P. 227.

(64)Report to the Security Council of sir Own Dixon, U. N. representative for India and Pakistan, In Ibid, PP. 203-228.

(65) الكومنولث هو تجمع أو رابطة لمجموعة من الدول المستقلة التي كانت تحت السيطرة البريطانية، وتعترف بالملك البريطاني كسلطة عليا، وكانت من أهم دول الكومنوليث، الهند، باكستان، أستراليا، جنوب أفريقيا، نيوزلندا. للتفصيل ينظر:

الهند ونظام الدومنيون، مجلة الثقافة، السنة التاسعة، مجلة رقم 9، العدد 448، تموز، القاهرة، 1947، ص777-778.

(66) للتفصيل ينظر: Chondhury, OP. Cit., PP. 18-119

(67)Sisar Gupta, OP. Cit., P.230.

(68) Statement of sir Glodwun Jebb (United Kingdom) in security council, March 21 of the 1951, in verdict on Kashmir, being an Account of the a security council dated from 21st February to 2 April (1951),PP. 105-110.

(69) Resolution of the Security Council of March 30, 1951, in Lakhanpal, OP.Cit. PP. 235-237.

(70) قارن مع:

Telegram November 22, 1947 from the British Prime Minister Gelment Attlee to the Pakistan prime Ministry Higout Ali Khan, in Ibid, P.84.

(71)Statement of sir benegal Ran (India) in security council, March 29, 1951, in verdict on Kashmir, OP. Cit.,PP.116-121.

(72)- Sisar Gupta, OP. Cit., P. 232.

(73) صوت مع القرار كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والصين والبرازيل والجزر الاسكندنافية وتركيا والإكوادور. وأمتنع الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا والهند. وكان امتناع الأخيرة وفقاً للمادة 27من ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع عضو المجلس من التصويت إذا كان طرفاً في القضية.
Josef Korbel, Op. Cit., P. 178.

(74)- Ibid

(75)- Sisar Gupta, OP. Cit., P.235.

(76)- Resolution of the Security Council of March 30, 1951.in Lakhanpal, OP. Cit., PP.235-237.

(77) كان فلابهال باتل زعيماً للجناح اليمني في المؤتمر الوطني الهندي، ومنافساً قوياً لرئيس الوزراء وزعيم المؤتمر الوطني جواهر لآل نهرو على زعامة الحزب ورئاسة الوزراء.

Russell Brines, The Indo-Pakistan conflict, Palmall Press, London, 1968, P.82.

(78) ibid, PP. 82-83.

(79) Graham's first Report (15 October 1951), in Government of Kashmir, OP. Cit., PP. (80)82.

(80) Lord Bird wood, OP. Cit., PP. 222-223.

(81) Graham's second Report (18 December 1951) in H.S. Gururajrao, OP. Cit., P.268.

(82) Ibid.

(83) Ibid.

(84) ب. ل. شارما، قضية كشمير، دار النشر الآسيوية، نبودلهي، 1967، ص79.

(85) P.N.K.Bamzai, Kashmir and power politics from Lake Success to Tashkent, Delhi, 1960, P. 190.

(86)- Gururajrao, Op. Cit., P.69.

(87)- Bamzai, OP. Cit., P. 198.

(88)- Ibid.

(89)- Graham's Fourth Report (16 July 1952), in Gururajrao, OP. Cit., P.269.

(90)- Graham's fifth Report (27 March 1953), in Ibid, P. 371.

(91)الاسترلامب ، كشمير ميراث متنازع عليه 1846−1990، ترجمة وتقديم سهيل زكار، دمشق،1992،ص325.

(92) للتفصيل ينظر :خطاب رئيس الوزراء الهندي جواهرلال نهرو في مجلس الشعب في آذار 1954، في السفارة الهندية، نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، مختارات من خطب جواهرلال نهرو 1953 ــ1957، مكتب النشر والاستعلامات، القاهرة ،1957،ص55 ــ62

(93)للتفصيل ينظر : روي مكر يدس؛ مناهج السياسية الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1966 ص 526 ــ 529 0

(94) M. S. Rajan, India in world affairs, London, 1964, p.319.

(95) الاسترلامب ، المصدر السابق ،ص 329

(96) للتفصيل ينظر : تقرير موظفي حكومة الهند وموظفي حكومة جمهورية الصين الشعبية عن مسألة الحدود، وزارة الخارجية الهندية ،مكتب الهند للنشر والاستعلامات، سفارة الهند في القاهرة، مطابع دار القلم، القاهرة.

(97) للتفصيل في حرب 1962، خلفياتها، نتائجها. ينظر:

R Addis, the India- China Border, T. M. S Question, Center for International S studies Harvard university, Cambridge ,Massachusetts, 1963

(98) الاسترلامب ؛ المصدر السابق ، ص343 ــ 344.

(99) المصدر نفسه، ص260.

(100)-Resolution (S/3779) a doped by the security council at its 76th meeting on January 24, 1957,in Lakhanpal,OP. Cit., PP. 277-278.

(101)-Resolution (S/3793) a doped by the Security Council at its 774 the meeting on 21 February 1957, in Ibid, P.278.

(102)-Mr. Gunnar Jurring's Reports to the Security Council on the Kashmir question submitted on 29 April 1957, in Ibid, PP. 278-282.

(103)- Ibid.

(104)-Resolution a dated by the Security Council at its 80 the meeting on 2 December 1957, in Ibid, PP, 284-285.

(105)-Report of the United Nations representative for India and Pakistan to the Security Council (S/3984), in Ibid. 285-292.

(106)- Ibid.

(107)- Ibid.

(108)- The text of draft Resolution (S/5134), in Ibid, PP. 299-300.

(109) السجلات الرسمية لمجلس الأمن الدولي، الفصل السابع، المسألة الهندية الباكستانية، في المكتبة المركزية، جامعة بغداد، موقع الجادرية، ص164.

(110) صوت مع القرار، بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، الصين، فنزويلا، الشيلي، وأمتنع الجمهورية العربية المتحدة، عانا، وضد القرار، الاتحاد السوفيتي، رومانيا، المصدر نفسه، ص165.

(111) الاسترلامب، المصدر السابق، ص278.

(112) المصدر نفسه، ص374.

(113)- Resolution 210(1965) S/6662 Adopted by the Security Council at its 1238 the meeting on September 1965, in Lakanpal, OP.Cit. P.328.

(114) الاسترلامب، المصدر السابق، ص 374.

(115)- Resolution 214 (1965) Adopted by the Security Council at its 1245th meeting, on 27 September 1965, in Lakhanpal, OP. Cit., PP.328-329.

(116). Resolution passed by the Security Council on November 5, 1965, in Ibid, P. 329-.

(117) للتفصيل في مجريات حرب 1965 ينظر:

H. R. Gupta, The India – Pakistan war 1965, 2 Voles, Delhi, 1967. And, M. Asghar khan, the first round India- Pakistan war, 1965, London, 1979.

(118)- The Tashkent Declaration, in Ibid, PP. 300-302.